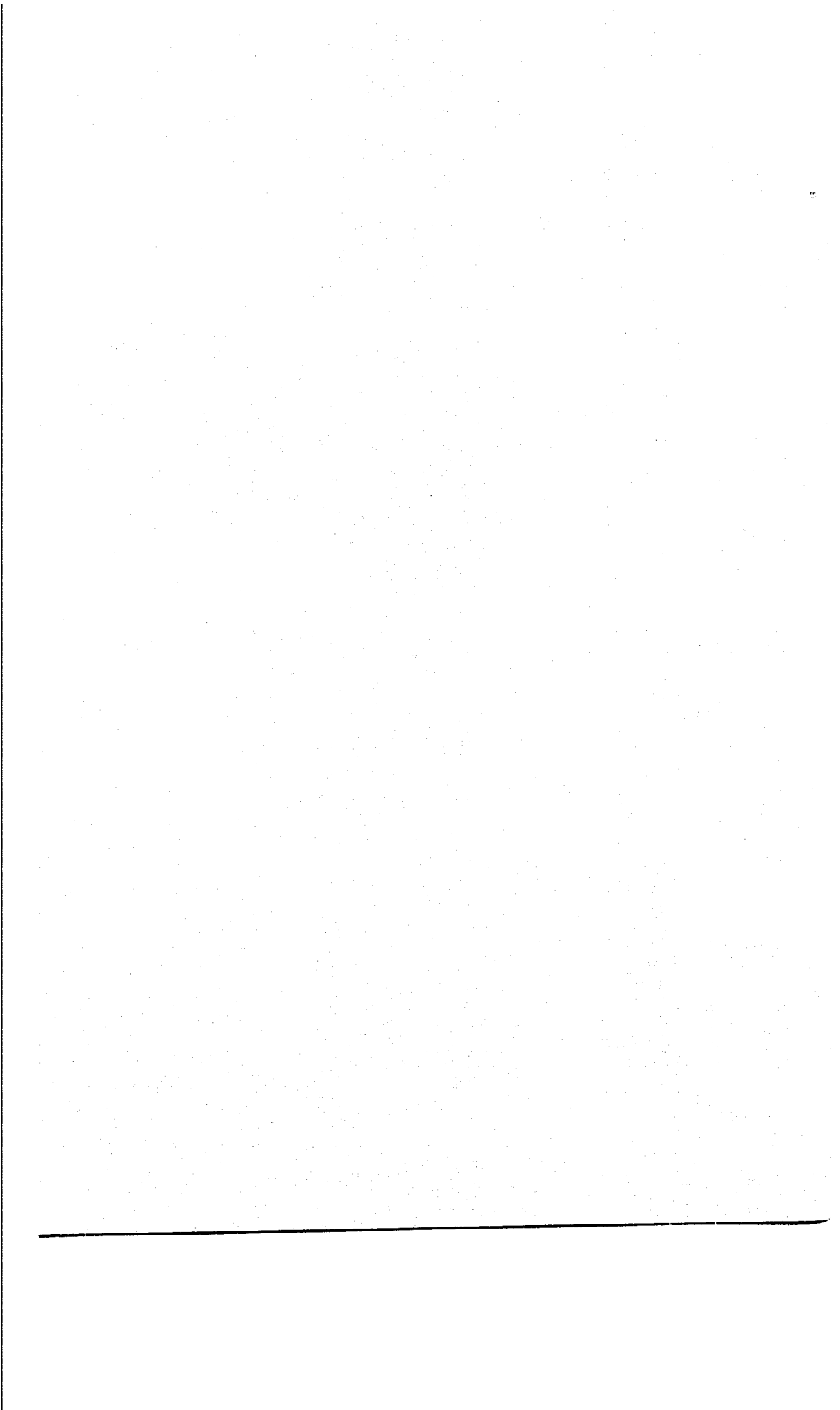


الدكتور/ محمد السعيد عبد الله أحمد عامر
أستاذ اللغويات المساعد بجامعة الأزهر

من موانع وأبواب
تذكير المؤنث وتأنيث المذكر
في القرآن الكريم



بسم الله الرحمن الرحيم

مُتَكَمِّمًا

بحمد الله رب العالمين نستلهم السداد والتوفيق ، وبالصلاة والسلام على
السراج المنير نبارك هذا البحث النحوى مستضيئين بأسلوب القرآن المجيد ،
مستعينين بالعزیز الحمید .

أما بعد فإن الأصل الذى جرى عليه التقعيد النحوى معتمداً على استقرار
الفصحى فى أصولها السماعية الأربعة - فى ظاهرة التذكير والتأنيث - أن
تتفق أجزاء الجملة العربية على نمط موحد ، وبخاصة مرجع الضمير
والإشارة والمبتدأ والخبر والفعل وفاعله .

وقد يخرج الأسلوب الفصيح عن هذا الأصل لأسباب وعلل معنوية فصل
بعضها النحاة وتولى البلاغيون إبراز دواعى هذا الخروج ، ولا يخلو بيان
هذه الأسباب من إيضاح معنى قد يخفى على المتلقى .

ولما كان القرآن الكريم هو أفصح ما فى العربية من نصوص .. اخترته
منهلاً عذبا لدراسة هذه الظاهرة ، أملاً فى استكمال سلسلة بحثية بدأتها فى
هذا المجال بوصف ما لا يعقل فى القرآن الكريم ، والتوافق والتخالف بين
ضمير الجمع ومرجعه فى القرآن الكريم .

وقد تناولت فى بحثى هذا ظاهرة التذكير والتأنيث فى أسماء الإشارة
والصفات والأفعال والضمائر وجعلت لكل منها فصلاً مستقلاً .

وأدعو الله أن أكون قد وفقت فى عرض هذا الموضوع بما يفيد الباحثين
وبما يجلى فصاحة الأسلوب القرآنى البليغ .

أ. م. د. محمد السعيد عبد الله أحمد عامر

الفَصْلُ الْأَوَّلُ الإشارة

(أ) الإشارة إلى المفرد المؤنث بلفظ المذكر

١ - قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ ﴾
الأنعام ٧٨

أقوال العلماء

يقول أبو حيان^(١) : " المشهور في الشمس أنها مؤنثة ، وقيل : تذكر وتؤنث ، فأُنثت أولاً على المشهور ، وذكرت في الإشارة على اللغة القليلة مراعاة ومناسبة للخبر ، فرجحت لغة التذكير التي هي أقل على لغة التأنيث ، فقال ابن عطية : " ذكر ؛ أي هذا المرئي ، أو النير .

وقدّره الأخفش^(٢) : هذا الطالع . وقيل : الشمس بمعنى " الضياء " ، قال تعالى : ﴿ جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً ﴾^(٣) ، فأشار إلى الضياء ، والضياء مذكر . ويقول الزمخشري^(٤) : " جعل المبتدأ مثل الخبر لكونهما عبارة عن شيء واحد ، كقولهم : " ما جاءت حاجتك " ، و " ما كانت أمك " ، ﴿ ثُمَّ لَمْ تُكُنْ فَتُنْهَمُ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾^(٥) .

ويرى الزمخشري أن من بين أسرار التعبير بالمذكر أمراً عقائدياً ،

(١) البحر المحيط ١٦٧/٤ .

(٢) معاني الأخفش ٢٨ .

(٣) سورة يونس - آية رقم ٥ .

(٤) الكشف ٣٩/٢ .

(٥) سورة الأنعام - آية رقم ٢٣ .

فيقول : " وكان اختيار هذه الطريقة واجباً لصيانة الرب عن شبهة التأنيث ، ألا تراهم قالوا في الله : علام الغيوب ، ولم يقولوا : " علامة " ، وإن كان علامة أبلغ ؛ احترازاً من علامة التأنيث " أهـ .

وحين يذكر أحد الباحثين تحت فصل (تغليب التذكير على التأنيث) تعليقه على هذه الآية الكريمة لم يخرج في النهاية عما ذكر قبلاً فنراه يقول^(١) : " والذي أراه في سرّ التعبير بالتذكير في الآية المذكورة أن الله تعالى لم يقل : " فلما رأى الشمس قال هذا ربى " ، وإنما قال : ﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَارِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي ﴾ . وكلمة (بارغة) هنا لها دلالتها الخاصة ، ولها إشارتها الدقيقة ؛ فهي تشير إلى أن إبراهيم عليه السلام لم يرها جرماً فقط ، وإنما رأى تجلى الله تعالى بارغاً في الشمس .

فهو حينما قال : " هذا " لم يشر إلى جرم الشمس ، وإنما أشار إلى التجلى الإلهي البارع في هذا الجرم ، ثم يقول : " ومن هنا جاءت الإشارة إلى المذكر مراعاة لحال الرائي والمرئي " أهـ .

نلمح من خلال كلامه أنه ربما استقى معنى التغليب الذي ارتأه من قول أبي حيان : " وذكرت في الإشارة على اللغة القليلة مراعاة ومناسبة للخبر ؛ فرجحت لغة التذكير التي هي أقل على لغة التأنيث " . وقوله : " ومن هنا جاءت الإشارة بالمذكر مراعاة لحال المرئي استنباطاً من قول ابن عطية : " ذكر ؛ أي : هذا المرئي ، أو النير ، وتقدير " الأخفش بالطالع " ؛ وإن زاد عليهما بذكره حال الرائي .

ثم إن التفسيرات أو التخريجات لم تخرج عما صنفه " ابن جنى " تحت

(١) د/ محمود عبد العظيم صفافى : " أسلوب التغليب في القرآن " - مطبعة الأمانة - شارع جزيرة بدران شبرا - مصر - سنة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

(الحمل على المعنى) بقوله^(١) : " اعلم أن هذا الشرح - النوع - غور من العربية بعيد ومذهب نازح فسيح ، وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا أو منظومًا ، كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث ، وتصوّر معنى الواحد فى الجماعة والجماعة فى الواحد ، وفى حمل الثانى على لفظ قد يكون عليه الأول - أصلًا كان ذلك اللفظ أو فرعًا - وغير ذلك مما تراه بإذن الله ، فمن تذكير المؤنث قوله^(٢) :

فلا مُزْنَةٌ ودَقَّتْ ودَقَّهَا .: ولا أرض أبَقَلْ إِبْقَالَهَا

ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان ، ومنه قول الله ﷻ : ﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّى ﴾ ، أى هذا الشخص ، أو هذا المرئى " أهـ .
الترجيح :

نستنبط من كل ما ذكر - ما ورد عن " أبى حيان " وما ذكره المفسرون وما أشار إليه " ابن جنى " - أن الشمس الغالب فيها التأنيث ، وأن التذكير فيها قليل ؛ لكن إيراد نص صريح على القليل يحتاج إلى معنى بلاغى يسوّغ ذلك ، وهذا ما صرح به الأخفش وابن عطية وغيرهما .

(١) الخصائص ٤١١/٢ .

(٢) لعامر بن جوين بن عبد رضاء بن قمران بن ثعلبة ابن حيان . انظر ابن يعيش ٩٤/٥ يقول فيه : " إن إسناد الفعل إلى ضمير المؤنث قليل وقبيح ومجازه على التأويل ، وذكر - أيضا - قول الأعشى :

فإما ترينى ولى لمة .: فإن الحوادث أودى بها

لم يقل " أودت " ؛ لأن الحوادث بمعنى (الحدثان) والحدثان مذكر .
والذى سوّغ ذلك أمران : كون تأنيثه غير حقيقى ، والآخر أن فيه ردًا إلى الأصل وهو التذكير .

٢ - قال تعالى : ﴿ قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي ﴾ الكهف ٩٨

أقوال العلماء

يقول أبو حيان^(١) : " قال ذو القرنين : والإشارة بهذا ، قال ابن عطية : إلى الرِّدَم ، والقوة عليه ، والانتفاع به .
وقال الزمخشري^(٢) : " إشارة إلى السد ؛ أى هذا السدّ نعمة من الله ورحمة على عباده ، أو هذا الإقذار والتمكين من الله رحمة على عباده .
وقرأ ابن أبي عملة : هذه رحمة من ربي ، بتأنيث اسم الإشارة .
وذكر السيوطي في " الإتيقان " تحت عنوان : قاعدة في التأنيث غير الحقيقي : " وحيث وقع ضمير أو إشارة بين مبتدأ وخبر أحدهما مذكر والآخر مؤنث جاز في الضمير والإشارة التذكير والتأنيث كقوله تعالى : ﴿ قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي ﴾ أم .

الترجيح :

وهذا الذى ذكره السيوطي هو الميزان الذى يمكن اطراذه كقاعدة مستقرة يعلل لاختيار أحدهما بمثل ما علل به أبو حيان .

٣ - قال تعالى : ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۖ إِلَّا مَن رَّجِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ

هود ١١٨ ، ١١٩

خَلَقَهُمْ ۖ

أقوال العلماء

يقول الزركشى^(٣) : " وقال الشريف الرضى : إن الضمير فى (ذلك) يعود

(١) البحر ١٦٥/٦ .

(٢) الكشف ٧١٩/٢ .

(٣) الإتيقان ٣٨٤/١ .

للرحمة ، وإنما لم يقل : " ولتلك " ، لأن تأنيث الرحمة غير حقيقى كقوله تعالى : ﴿ هَذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي ﴾ ، ولم يقل " هذه " أهـ .

ويقول أبو حيان^(١) : " والإشارة بقوله : ﴿ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ ﴾ إلى المصدر المفهوم من قوله : ﴿ مُخْتَلِفِينَ ﴾ فعاد الضمير إلى المصدر المفهوم من اسم الفاعل ، كأنه قيل : وللاختلاف خلقهم ؛ ويكون على حذف مضاف ؛ أى : لثمره الاختلاف من الشقاوة والسعادة خلقهم ... وهذه اللام فى التحقيق : هى لام الصيرورة ، أى خلقهم ليصير أمرهم إلى الاختلاف ...

وقال مجاهد وقتادة : ﴿ مُخْتَلِفِينَ ﴾ ، إشارة إلى الرحمة التى تضمنها قوله : ﴿ إِلَّا مَن رَّجِمَ رَبُّكَ ﴾ ، والضمير فى " خلقهم " عائد على المرحومين . وقال ابن عباس - واختاره الطبرى - : الإشارة بذلك إلى : الاختلاف والرحمة معاً ، فيكون على هذا : أشير بالمفرد إلى اثنين كقوله : ﴿ عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ ؛ أى : بين الفارض والبكر ، والضمير فى " خلقهم " عائد على الصنفين : المستثنى والمستثنى منه .

وليس فى هذه الجملة ما يمكن أن يعود عليه الضمير إلا الاختلاف كما قال الحسن وعطاء ، أو الرحمة كما قال مجاهد وقتادة ، أو كلاهما كما قال ابن عباس " أهـ .

وذكر أبو حيان آراء أخرى بعيدة المأخذ مما لا داعى لها هنا . وقال الزمخشري^(٢) : " ولذلك " : إشارة إلى ما دل عليه الكلام أولاً من التمكين والاختيار الذى كان عنه الاختلاف ؛ خلقهم ليثيب مختار الحق بحسن اختياره ، ويعاقب مختار الباطل بسوء اختياره " أهـ .

(١) البحر ٢٧٣/٥ .

(٢) الكشف ٤٢٢/٢ .

الترجيح :

وما ذهب إليه الزمخشري هو الأنسب ؛ لوضوح المعنى به ولقلة التقديرات فيه .

(ب) الإشارة لجمع التكسير لمذكر

بما يشار به للواحدة المؤنثة

(١) تلك

قال تعالى: ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ البقرة ٢٥٣

١ - يقول النحاس^(١) : " تلك لتأنيث الجماعة " .

٢ - ويقول أبو حيان^(٢) : " أتى بتلك التي للواحدة المؤنثة ، وإن كان المشار إليه جمعاً ؛ لأنه جمع تكسير .

وجمع التكسير حكمه حكم المؤنثة في الوصف ، وفي عود الضمير ، وفي غير ذلك ، وكان جمع التكسير هنا لاختصار اللفظ .

(٢) هذه

قال تعالى: ﴿ وَهَذِهِ الْأُمَمُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي ﴾ غافر ٥١

١ - يقال هنا ما قيل في " تلك الرسل " وإن كانت " تلك " تشير إلى البعد

المعنوي - ارتفاع الذكر والمكانة - ، و " هذه " تشير لقرب المكان .

٢ - يقول أبو حيان : " إن " تلك " يشار بها إلى الواحدة المفردة ، وإلى

(١) إعراب القرآن ٢٨١/١ .

(٢) البحر المحيط ٢٧٢/٢ .

الجمع غير السالم من المذكر والمؤنث ^(١) .
ويُقاس " هذه " على " تلك " .

(ج) الإشارة إلى جمع التكسير لمؤنث بلفظ " هذا " الموضوع للمفرد المذكر

قال تعالى : ﴿ هَذَا بَصَائِرُ ﴾ الجاثية ٢٠

أشير إلى " بصائر " بلفظ " هذا " حملاً على المعنى الذى تضمنته " بصائر " وكثير من ألفاظ الإشارة التى عدل بها عن أصل وضعها تدخل تحت هذا الباب الواسع الذى عبّر عنه ابن جنى .. بقوله : " غور من العربية بعيد ومذهب نازح فسيح " ... إلخ كلامه .

وقد ردّ كثير من النحويين تذكير المؤنث أو تأنيث المذكر فى الآيات وغيرها إلى : الحمل على المعنى ، وهو أحد التعليقات البارزة والتفسيرات المقبولة فى تبیین سبب العدول عن أحدهما إلى الآخر .
وفى هذه الآية التى وردت الإشارة فيها بلفظ " هذا " إلى " بصائر " ، وهى جمع " بصيرة " .

يقول الزمخشري ^(٢) : " هذا ، أى القرآن بصائر للناس ، جعل ما فيه من معالم الدين والشرائع بمنزلة البصائر فى القلوب ، كما جعل روحاً وحياة " أھـ .

ويقول السمين ^(٣) : " قوله : ﴿ هَذَا بَصَائِرُ ﴾ : أى هذا القرآن ، جمع بصيرة باعتبار ما فيه ، وقرئ " هذه " رجوعاً إلى الآيات ، ولأن القرآن

(١) البحر المحيط ٢٥١/١ .

(٢) انظر الكشاف ٥١١/٣ .

(٣) الدر المصون ٦٤٧/٩ .

بمعناها كقوله^(١) :

..... ∴ سائلُ بني أسدٍ ما هذه الصوتُ؟

لأنه بمعنى الصيحة " .

ويرى الدكتور محمود صفا : " أن الإشارة في هذا إلى " القرآن " لكنه جمع في " بصائر " ، ولم يقل : هذا بصر ، لأن القرآن هو بصيرة كل قلب مؤمن ، فهو لما كان في قلوب المؤمنين كان بصائر في هذه القلوب ، لأنه بصيرة في كل قلب " أهـ .

(د) الإشارة إلى جمع التفسير لمؤنث

بما يشار به للمفردة المؤنثة " تلك "

١ - قال تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى

تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ﴾ البقرة ١١١

ذكر الزمخشري ما في الإشارة إلى جمع التفسير " أمانى " من آراء :

بدأ ذلك بسؤال ، وهو : فإن قلت : لم قيل : تلك أمانيتهم ، وقوليم : " لن يدخل الجنة " أمنية واحدة ؟ وأجاب بقوله :

١ - أشير بها إلى الأمانى المذكورة ؛ وهى : أمانيتهم أن لا ينزل على

(١) البيت لرويشد بن كثير الطائي ، انظر الخصائص ١٦/٢ ؛ ابن يعيش ٩٥/٥ وفيه يصرح بقبحه فيقول : " أنت الصوت وهو مذكر ، لأنه مصدر كالضرب والقتل ، كأنه أراد الصيحة والاستغاثة ؛ وهذا من أقبح الضرورة ؛ أعني تأنيث المذكر ؛ لأن المذكر هو الأصل " ونقل الدرر اللوامع ٢١٦/٢ عن " الخصائص " ما أورده ابن جنى في باب الحمل على المعنى بقوله : " أنت على الاستغاثة ، وحكى الأصمعي عن أبي عمرو : أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول : فلان جاءته كتابي فاحتقرها ، فقلت له : أنقول : جاءته كتابي ؟ فقال : نعم ، أليس بصحيفة " وورد البيت - أيضاً - في حماسة أبي تمام تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان ١٠٢/١ مطبوعات المجلس العلمي (١٤) لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

المؤمنين خير من ربهم ، وأمنيته أن يردوهم كفاراً ، وأمنيته أن لا يدخل الجنة غيرهم ؛ أى : تلك الأمانى الباطلة أمانيتهم ...

٢ - أو أريد : أمثال تلك الأمنية أمانيتهم ؛ على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ؛ يريد : أن أمانيتهم جميعاً فى البطلان مثل أمنيته هذه ^(١) .

ويقول أبو حيان ^(٢) : " تلك يشار بها إلى الواحدة المفردة ، وإلى الجمع غير السالم من المذكر والمؤنث " ويعترض على الزمخشري فى الوجه الأول فيقول : " وما ذهب إليه فى الوجه الأول ليس بظاهر ؛ لأن كل جملة ذكر وذهب لشيء فقد انفصلت وكملت واستقلت فى النزول ، فيبعد أن يشار إليها " . ويعترض على الوجه الثانى فيقول : " وأما ما ذهب إليه فى الوجه الثانى ففيه مجاز الحذف ، وفيه قلب الوضع ؛ إذ الأصل أن يكون " تلك " مبتدأ و " أمانيتهم " خبر ، فقلب هذا الوضع ؛ إذ قال : إن أمانيتهم فى البطلان مثل أمنيته هذه .

وفيه : أنه متى كان الخبر مشبهاً به المبتدأ ، فلا يجوز تقديمه مثل : " زيد زهير " نصّ على ذلك النحويون .

فإن تقدم ما هو أصل فى أن يشبه به كان من عكس التشبيه ، ومن باب المبالغة ؛ إذ جعل الفرع أصلاً والأصل فرعاً كقولك : الأسد شجاعة . ويذكر رأياً ثالثاً يرجحه فيقول : " والأظهر أن " تلك " إشارة إلى مقالته " لن يدخل الجنة " ، أى تلك المقالة أمانيتهم ... " .

وإنما أفرد المبتدأ لفظاً ؛ لأنه كناية عن " المقالة " ، والمقالة مصدر

(١) الكشاف ١/ ١٧٦ .

(٢) البحر المحيط ١/ ٣٥٠ .

يصلح للقليل والكثير ، فأريد بها الكثير باعتبار القائلين ؛ ولذلك جمع الخبر قطابق من حيث المعنى فى الجمعية .

وتلخص فى المشار إليه بـ " تلك " ثلاثة احتمالات كما صرح بذلك " السمين " فى " الدر المصون " (١) :

أحدها : أنه المقالة من " قالوا لن يدخل الجنة " ؛ أى تلك المقالة أمانيتهم ، ورجحه " أبو حيان " .

الثانى : الإشارة إلى الأمانى المذكورة ؛ وهى : أمانيتهم ألا ينزل على المؤمنين خير ، وألا يدخل الجنة غيرهم ، وأمانيتهم أن يردوهم كفاراً .

الثالث : على حذف مضاف ، أى أمثال تلك الأمانة أمانيتهم ؛ والوجهان الأخيران للزمخشري ، وردّهما " أبو حيان " كما سبق ذكره .

وأرى وجهاً ثالثاً يظهر المعنى بأوضح من الآراء الثلاثة السابقة وهو : تقدير مضاف قبل الخبر هكذا : " تلك بعض أمانيتهم " أى أن هذه المقالة أمانة من أمانياتهم وهى مثال لحقدهم على تلك الأمة .

٢ - قال تعالى : ﴿ وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا ﴾ الكهف ٥٩

سبق أن ذكرنا ما قاله أبو حيان عند الحديث عن قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ ﴾ وإن كانت " الرسل " جمع تكسير لمذكر حيث يقول : " جمع التكسير حكمه حكم المؤنثة فى الوصف ، وفى عود الضمير ، وفى غير ذلك والتعبير بجمع التكسير يشمل مذكره ومؤنثه " فالقول هنا كالقول هناك ، بل هى هنا أقرب من حيث إن القرى جمع لمؤنث .

(٣) الإشارة إلى جمع التكسير لمؤنث بـ " هذه "

قال تعالى : ﴿ وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا ﴾

الأنعام ١٣٩

القول هنا ما قيل في الآية السابقة ﴿ وَتِلْكَ الْقُرَى ﴾ (١) .

(هـ) الإشارة إلى المثني المؤنث بما يشار به إلى المذكر

قال تعالى : ﴿ وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا

وَلَمْ يُعَقِّبْ يَا مُوسَى أَقِيلْ وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الْأَمِينِينَ ﴿٣١﴾ اسْأَلْكَ

يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجُ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سَوٍ وَأَضْمُمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ

مِنَ الرَّهْبِ فَذَنِّكَ بُرْهَانًا مِنْ رَبِّكَ ﴾ القصص ٣١ ، ٣٢

يقول أبو حيان (٢) : " فذانك " إشارة إلى العصا واليد ، وهما مؤنثان ؛

ولكن ذكر لتذكير الخبر .

ويكتفى السيوطي بهذا التوجيه أيضا .

(و) الإشارة إلى المثني المؤنث بلفظ المفرد المذكر

قال تعالى : ﴿ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ

فَأَفْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ ﴾ البقرة ٦٨

يقول الزمخشري (٣) : " فإن قلت : كيف جاز أن يشار به إلى مؤنثين ،

(١) في المذكر المؤنث للمبرد ٣٤٦ : " الأنعام تذكر وتؤنث ، فيقال : هو الأنعام ، وهي الأنعام ،

قال تعالى : ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً ﴾ فذكر ، وقال في سورة المؤمنين ﴿ مِمَّا فِي بُطُونِهَا ﴾

(٢) البحر المحيط ١١٨/٧ .

(٣) الكشف ١٥١/١ ، أو ٢٨٧/١ .

وإنما هو للإشارة إلى واحد مذكر ؟

قلت : جاز ذلك على تأويل " ما ذكر وما تقدم " ؛ للاختصار فى الكلام ، كما جعلوا " فعل " نائباً عن أفعال جمّة تذكر قبله ؛ تقول للرجل : " نعم ما فعلت " وقد ذكر لك أفعالاً كثيرة ، وقصة طويلة ، كما تقول له : " ما أحسن ذلك " أهـ .

وللعلمة فضيلة الشيخ محمد الخضر حسين - رحمه الله - تعقيب جميل يزيد التعليل السابق وضوحاً بقوله^(١) : " فإذا وجدنا اسم الإشارة نحو ذلك مشاراً به إلى متعدد ، فإنما هو لضرب من التصرف فى تصوير المعنى ؛ ذلك بأن تلاحظ المتعدد فى صورة الشئ الذى يدلون عليه بكلمة مفردة ؛ فأنت إذا أتيت فى صدر كلامك بمثنى أو مجموع فقد جعلت مدلوله الذى هو الفردان ، أو الأفراد مذكوراً فى الحضرة ، فيأخذ بهذا الذكر عنواناً آخر ، هو : " ما ذكر " فيصح لمن يخاطب من الأذكىاء أن يلاحظه كأنه مصرح به فى نظم الكلام ، ويشير إليه باسم الإشارة المفرد : ذاك أو ذلك " . وكذلك يقول السعد التفتازانى .

ويذهب أبو حيان إلى ما ذكر من قبل ، ولكنه يضيف إليه رأياً آخر يستظهره ويرجحه على ما قيل سابقاً فيقول^(٢) " بين ذلك " : يقتضى " بين " أن تدخل على ما يمكن التثنية فيه ، ولم يأت بعدها إلا اسم إشارة مفرد ؛ فقيل : أشير بذلك إلى مفرد فكأنه قيل : " عوان بين ذلك " ، فصورته صورة المفرد ، وهو فى المعنى مثنى ، لأن تثنية اسم الإشارة وجمعه ليس تثنية ولا جمعاً حقيقة ، بل كان القياس يقتضى أن يكون اسم الإشارة لا يثنى ولا يجمع ،

(١) من بلاغة القرآن ٨٥ ، ٨٦ .

(٢) البحر المحيط ٢٥١/١ .

وقال لبيد^(١) :

إن للخير وللشر مدى .: وكلا ذلك وجه وقبل
فيحتمل أن تكون الآية من ذلك ، فيكون أطلق " ذلك " ويريد به :
" ذينك " ، وهذا محمل غير الأول .

وينفرد برأى آخر غير ما سبق أن نقله عن النحويين ، بل ويرجحه
بقوله : " والذي أذهب إليه غير ما ذكروا ؛ وهو : أن يكون " ذلك " مما
حذف فيه المعطوف ، لدلالة المعنى عليه والتقدير : عوان بين ذلك وهذا ؛ أي
الفارض والبكر ، فيكون نظير قول الشاعر^(٢) :

فما كان بين الخير لو جاء سالما .: أبو حجر إلّ ليال قلائل
أي: فما كان بين الخير وباغيه ؛ فحذف لفهم المعنى ، ومنه : ﴿ سَرَّابِيلَ
تَقِيكُمْ الْحَرَّ ﴾^(٣) ؛ أي والبرد " أهـ .
والرأى الأخير لأبي حيان أقرب إلى القبول .

(ز) الإشارة إلى الجمع بلفظ " هذا "

قال تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ
وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا ﴾
آل عمران ١٩١ .

(١) البيت ليس للبيد كما ذكر أبو حيان ، وإنما هو لعبد الله بن الزبير من قصيدة في وقعة أحد
قبل إسلامه، انظر ابن يعيش ٢/٣ ، الدر المصون ٣٤٨/١ ، الدرر ٦٠/٢ ، التصريح
٤٣/٢ ، الأسموني ٤٣/٢ .

(٢) للناطقة الذبياني انظر ديوانه ١١٩ " ابن السكيت " التصريح ١٥٣/٢ ، الأسموني ١١٦/٣ .

(٣) سورة النحل - آية رقم ٨١ .

١ - ذكر الزمخشري في المشار إليه وجهين فقال^(١) : " فإن قلت : " هذا " إشارة إلى ماذا ؟

قلت : إلى الخلق ، على أن المراد به " المخلوق " ، كأنه قيل : " ويتفكرون في مخلوق السماوات والأرض ؛ أى فيما خلق منها ، ويجوز أن يكون إشارة إلى السماوات والأرض ، لأنهما في معنى " المخلوق " ، كأنه قيل : ما خلقت هذا المخلوق العجيب باطلاً ، وفى هذا ضرب من التعظيم .

٢ - ولم يخرج ما فى البحر المحيط عن هذين الوجهين^(٢) .

٣ - ويزيد " العبرى " وجهًا ثالثًا فيقول^(٣) : " فإن قيل : كيف قال : " هذا " والسابق ذكر السماوات والأرض والإشارة إليها بهذه ؟
ففى ذلك ثلاثة أوجه :

أحدها : أن الإشارة إلى الخلق المذكور فى قوله : ﴿ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ ﴾ ، وعلى هذا يجوز أن يكون " الخلق " مصدرًا ، وأن يكون بمعنى " المخلوق " ويكون من إضافة الشيء إلى ما هو هو فى المعنى .
والثانى : أن السماوات والأرض بمعنى " الجمع " .
والثالث : أن يكون المعنى : ما خلقت هذا المذكور أو المخلوق .
والمعنى فى هذه الأوجه متقارب .

(١) الكشف ٤٤٤/١ .

(٢) البحر المحيط ١٣٨/٣ .

(٣) إملأ ما من به الرحمن فى إعراب القرآن ١٦٢/٣ .

الفصل الثاني الصفات

(أ) التذكير فى الصفات المؤنثة

(١) ما جاء بصيغة " فعيل "

(١) قال تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾

الأعراف ٥٦

يذكر " الزمخشري " خمسة آراء فى تذكير قريب وهى ^(١) :

- ١ - تأويل " الرحمة " بالرحم أو الترحم ^(٢) .
- ٢ - أو لأن " قريب " صفة موصوف محذوف ، أى : شئ قريب ^(٣) .
- ٣ - أو على تشبيهه بـ " فعيل " الذى هو بمعنى " مفعول " كما شبه ذاك به ، فقليل : قتلاء وأسراء ^(٤) .

(١) انظر الكشف ١٠٧/٢ ، والبحر المحيط ٣١٣/٤ .

(٢) فى البرهان ٣٦٠/٣ : " وقيل : ولأنها والرحم سواء ، ومنه ﴿ وَأَقْرَبَ رَحْمًا ﴾ الكهف ٨١ فحملوا الخبر على المعنى ، ويؤيده قوله تعالى : ﴿ قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي ﴾ الكهف ٩٨ ، ويقول ابن هشام : " الرحمة والرحم متقاربان لفظاً ؛ وهذا واضح بدليل النقل عن أئمة اللغة ، فأعطى أحدهما حكم الآخر .

ويعترض على هذا القول فيقول : " وهذا القول ليس بشئ لأن الوعظ والموعظة يتقاربان أيضاً ، فينبغى أن يجيز هذا القائل أن يقال : موعظة نافع ، وعظة نافع ، وكذلك الذكر والذكرى فينبغى أن يقال : ذكرى نافع كما يقال : ذكر نافع " .

(٣) وانظر البرهان ٣٦١/٣ ، وعبارته : " وقيل : من حذف الموصوف ، وإقامة الصفة مقامه ، أى : إن رحمة الله شئ قريب أو بر أو إحسان .

وقد رد على هذا " ابن هشام " بقوله : إن تذكير صفة المؤنث باعتبار إجرائها على موصوف محذوف شاذ يُنزه كتاب الله عنه ، ثم الأصل عدم الحذف ، انظر الأشباه والنظائر ١١٣/٣ .

(٤) وذكر ابن هشام - أيضاً - : أن " فعيلًا " بمعنى " فاعل " قد شبه بـ " فعيل " بمعنى " =

- ٤ - أو على أنه بزنة المصدر الذى هو النقيض والضغيب - النقيض :
- صوت العقاب وصوت المحمل ، والضغيب : صوت الأرنب - .
- ٥ - أو لأن تأنيث الرحمة غير حقيقى " أه زمخشري .
- وذكر هذا الوجه " الجوهري " فى صحاحه^(١) وتضمن كلام الأخفش
- أيضاً - ما صرح به الجوهري ، يقول الأخفش^(٢) : " وإن شئت جعلته كـبعض ما يذكرون من المؤنث كقول الشاعر^(٣) :
- : لا أرض أبقل إقبالها

- = مفعول " فيمنع من التاء كما قد يشبهون " فعلاً " بمعنى " مفعول " بـ " فعيل " بمعنى " فاعل " فيلحقونه التاء .
- فالأول كقوله سبحانه : ﴿ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾ ، ومنه : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ .
- والثانى كقولهم : خصلة ذميمة وصفة حميدة حملاً على قولهم : قبيحة وجميلة .
- ومثل هذا ذكره ابن مالك فى شرح الكافية الشافية ، انظر ١٧٣٣ وما بعدها .
- (١) الصحاح " رحم " وذكره أبو حيان فى البحر ٣١٣/٤ .
- (٢) معانى الأخفش ٣٦٠
- (٣) البيت لعامر بن جوين الطائى وصدره : فلا مزنة ودقت ودقها ، انظر أوضح المسالك ش ٢١١ ، وابن عقيل ١٧٢/١ ، والخزانة ٢١/١ والمغنى ش ١١١٥ .
- ويعقب ابن هشام على هذا الوجه ؛ بقوله : " وأما قول الجوهري : " إن التذكير لكون التأنيث مجازياً فوهم ؛ لوجوب التأنيث فى نحو : الشمس طالعة ، والموعظة نافعة ، وإنما يفترق حكم المجازى والحقيقى الظاهرين لا المضميرين " المغنى ٦٦٦ .
- ويقول - أيضاً - : " قولهم : المؤنث المجازى يجوز معه التذكير ، وهذا ما يتداوله الفقهاء فى محاوراتهم .
- والصواب : تقييده بالمسند إلى المؤنث المجازى ، ويكون المسند فعلاً أو شبهه ، ويكون المؤنث ظاهراً ، وذلك نحو : طلع الشمس ويطلع الشمس وأطالع الشمس ، ولا يجوز : هذا الشمس ، ولا هو الشمس ، ولا الشمس هذا أو هو ، ولا يجوز فى غير ضرورة : الشمس طلع خلافاً لابن كيسان واحتج بقوله : لا أرض أبقل إقبالها .
- قال : وليس بضرورة ؛ لتمكنه من أن يكون " أبقلت إقبالها " بالنقل ورد : بأننا لا نسلم أن هذا الشاعر ممن لغته تخفيف الهمزة بنقل أو غيره " ، انظر المغنى ٨٦٠ .
- وقال أبو حيان - أيضاً - : " وهذا ليس بجيد إلا مع تقديم الفعل ، وأما إذا تأخر فلا يجوز إلا التأنيث ، تقول : الشمس طالعة ، ولا يجوز " طالع " إلا فى ضرورة الشعر ، بخلاف التقديم فيجوز : أطالعة الشمس وأطالع الشمس ، كما يجوز : طلعت الشمس ، وطلع الشمس ، ولا يجوز " طلع " إلا فى الشعر " أه . انظر البحر المحيط ٣١٣/٤ .

٦ -- ويرى " الفراء " أن هذا من باب القرب فى المكان ، والعرب نفرق بين النسب والقرب من المكان ، فيقولون : هذه قريبتى من النسب ، وقريبتى من المكان ؛ فعلوا ذلك فرقاً بين القريبتين^(١) .

ورده الزجاج وخطأه ؛ لأن سبيل المذكر والمؤنث أن يجريا على أفعالهما^(٢) ، قال الزجاج : " وهذا غلط ؛ لأن كل ما قرب من مكان ونسب فهو جار على ما يقتضيه من التذكير والتأنيث ، يريد : أنك إذا أردت القرب من المكان قلت : زيد قريب من عمرو ، وهند قريبة من العباس ، فكذا فى النسب^(٣) " .

٧ -- ويرى الزجاج أن " الرحمة " فى معنى : العفو والغفران^(٤) .

٨ -- ورجع الأخفش - أيضاً - التذكير إلى المعنى ، وإن فسره بالمطر^(٥) .

٩ -- وقال أبو عبيدة : " قريب " فى الآية ليس بصفة للرحمة ، وإنما هو ظرف لها وموضع ؛ فتجئ هكذا فى المؤنث والاثنين والجمع ، وكذلك " بعيد " ؛ فإن جعلوها صفة بمعنى " مقتربة " ، قالوا : قريبة وقريبتان وقريبات^(٦) .

ورده ابن الشجرى بأنه لو صح لنصب " قريب " على الظرف .

ونقل " أبو حيان " عن على بن سليمان قوله : بأن هذا خطأ ، ولو كان

كما قال لكان " قريب " منصوباً ، كما تقول : إن زيدا قريباً منك " أهـ .

(١) معانى القرآن ٣٨٠/١ - ٣٨١ .

والصواب أن يقال : فلان ذو قرابتى " أهـ ، الأشباه والنظائر ١١٤/٣ .

(٢) البحر المحيط ٣١٢/٤ .

(٣) البرهان ٣٦٠/٣ .

(٤) انظر البحر المحيط ٣١٢/٤ ، ونسبه للنضر بن شميل واختياراً للزجاج ، وانظر البرهان ٣٦٠/٣ .

(٥) معانى الأخفش ٣٦٠ .

(٦) البحر المحيط ٣١٣/٣ ، وفى البرهان : ذكر " قريب " لتذكير المكان ؛ أى مكاناً قريباً .

ورد " أبو حيان " قوله فقال : " وليس بخطأ ؛ لأنه يكون قد اتسع فى الظرف ، فاستعمله غير ظرف كما تقول : هند خلفك وفاطمة أمامك - بالرفع - إذا اتسعت فى " الخلف " و " الأمام " ؛ وإنما يلزم النصب إذا أبقينا على الظرفية ولم يتسع فيهما ، وقد أجازوا : إن قريباً منك زيد ؛ على أن يكون " قريباً " اسم إن و " زيد " الخبر ، فاتسع فى " قريب " واستعمل اسماً لا منصوباً على الظرف ، والظاهر : عدم تقييد قرب الرحمة من المحسن بزمان ، بل هى قريب منه مطلقاً ^(١) .

١٠ - وقيل " فعيل " هنا بمعنى " المفعول " ؛ أى " مقربة " ، فيصير من باب : كف خضيب وعين كحيل ، قاله " الكرمانى " .

ورده أبو حيان بقوله : " وليس بجيد ؛ لأن ما ورد من ذلك إنما هو من الثلاثى غير المزيد ، وهذا بمعنى " مقربة " فهو من الثلاثى المزيد ، ومع ذلك فهو لا ينقاس ^(٢) أهـ بحر .

١١ - وقيل : من حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه مع الالتفات إلى المحذوف ، فكأنه قال : " إن مكان رحمة الله قريب " ، ثم حذف المكان وأعطى " الرحمة " إعرابه وتذكيره ^(٣) .

١٢ - وقيل : من باب " إكساب المضاف حكم المضاف إليه ؛ إذا كان صالحاً للحذف ، والاستغناء عنه بالثانى ^(٤) .

(١) البحر المحيط ٣١٣/٤-٣١٤ .

(٢) البحر المحيط ٣١٣/٤ ، ونقل " السيوطى " عن " ابن هشام " أن " أبا البقاء " ، نقل هذا الوجه فى إعرابه وأقر قائله عليه .

وعقب ابن هشام بقوله : " وهو خطأ فاحش ؛ لأن " فعيلاً " ليس بمفعول " الأشباه ١١٢/٣ .
(٣) البرهان ٣٦١/٣ ، ورد ابن هشام هذا الوجه بقوله : " وهذا المضاف الذى قدره فى غاية البعد ، والأصل : عدم الحذف ، والمعنى مع ترك هذا أحسن منه مع وجوده " ، انظر الأشباه والنظائر ١١/٣ .

(٤) انظر البرهان ٣٦١/٣ .

وردّه " ابن هشام " وضعفه بقوله^(١) : " ويبعده : " لعل الساعة قريب " ،
فذكر الوصف حيث لا إضافة .

١٣ - وقيل : من الاستغناء بأحد المذكورين ؛ لكون الآخر تبعاً له ومعنى من
معانيه ، ومنه فى أحد الوجوه قوله تعالى : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمَا لَهَا
خَاضِعِينَ ﴾^(٢) ، فاستغنى عن خبر الأعناق بخبر أصحابها ، والأصل
هنا : إن رحمة الله قريب ، وهو قريب من المحسنين ، فاستغنى بخبر
المحذوف ، وسوّغ ظهور ذلك المعنى^(٣) .

١٤ - " فعيل " - هنا - بمعنى : النسب ، فقريب معناه : ذات قرب كما يقول
" الخليل " فى " حائض " : " إنه بمعنى ذات حيض^(٤) وردّه " ابن هشام "
بقوله^(٥) : " وهذا - أيضاً - باطل ؛ لأن استعمال الصفات على معنى

(١) انظر المعنى ٦٦٦ ، وينقل السيوطى عن ابن هشام ما يأتى : " إن العرب تعطى المضاف
حكم المضاف إليه فى التذكير والتأنيث إذا صح الاستغناء عنه ... ومثال إعطائه حكم
التذكير " إنارة العقل مكسوف بطوع هوى " ومنه الآية الكريمة " انتهى ، ثم يعقب بقوله :
" وهذا الوجه قال فيه " أبو على الفارسي " فى تعاليقه على كتاب سيبويه ما نصّه : هذا
التقدير والتأويل فى القرآن بعيد فاسد ، إنما يجوز فى ضرورة الشعر ، الأشياء ١١٢/٣ .

(٢) سورة الشعراء - آية رقم ٤ ، وانظر البرهان ٣٦١/٣ .

(٣) رد ابن هشام القول فى هذه الآية بقوله : " ولعل هذا القول بالزيادة ، وقد بينا ما عليه ، وقد
قيل : إن المراد بالأعناق فى هذه الآية الكريمة : الرؤساء ، وقيل : الجماعة ، وأنه يقال :
جاء زيد فى عنق من الناس ؛ أى جماعة " ، الأشياء والنظائر ١١٣/٣ .

(٤) يقول " سيبويه " فى باب " هذا ما يكون مذكراً ويوصف به المؤنث " ٣٨٣/٣ : " وذلك
قولك : امرأة حائض ، وهذه طامث كما قالوا : ناقة ضامر ، يوصف به المؤنث وهو مذكر ؛
فإنما " الحائض " وأشباهه فى كلامهم ، على أنه صفة " شئ " ، والشئ مذكر ، فكأنهم
قالوا : هذا شئ حائض ، ثم وصفوا به المؤنث كما وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا : رجل
نكحة ، فزعم الخليل أنهم إذا قالوا : " حائض " فإنه لم يخرج على الفعل ، كما أنه حين قال :
" دارع " لم يخرج على " فعل " ، وكأنه قال : درعى ، فإنما أراد : ذات حيض ، ولم يجئ
على الفعل وتقول : هى حائضة غداً لا يكون إلا ذلك ؛ لأنك إنما أجريتها على الفعل
" هى تحيض غداً " .

هذا وجه ما لم يجر على فعله فيما زعم الخليل مما ذكرنا فى هذا الباب " .

(٥) انظر الأشياء والنظائر ١١٣/٣ .

- "النسب" مقصور على أوزان خاصة ، وهى : "فعَال وفَعِل وفاعل" .
- ١٥ - "فعليل" - مطلقاً - يشترك فيه المذكر والمؤنث ، حكى ذلك "ابن مالك" عن بعض من عاصره^(١) .
- ورده "ابن هشام" بقوله : "وهذا القول من أفسد ما قيل ؛ لأنه خلاف الواقع فى كلام العرب ؛ يقولون : امرأة ظريفة وامرأة عليمه ورحيمة ، ولا يجوز التذكير فى شىء من هذا ، ولهذا قال أبو عثمان المازنى فى قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴾ : إنه "فَعُول" ، والأصل : "بغوى" ، ثم قلبت الواو ياء ، والضمة ، وأدغمت الياء فى الياء^(٢) .
- واختار "ابن مالك" ستة أقوال فى تبرير تذكير المؤنث وهى :
- ١ - إلحاق "فعليل" التى بمعنى "فاعل" بـ "فعليل" التى بمعنى "مفعول" .
- ٢ - لتأويله بمعنى "إحسان" فذكر خبرها .
- ٣ - أن الأصل : مكان رحمة الله قريب ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .
- ٤ - أن يكون من حذف الموصوف ، وإقامة الصفة مقامه ، والأصل : إن رحمة الله شىء قريب .
- ٥ - من اكتساب المضاف حكم المضاف إليه إذا كان صالحاً والاستغناء عنه بالباقى ، والوجه فى هذا تأنيث المذكر ؛ لإضافته إلى المؤنث .
- ٦ - من باب الاستغناء بأحد المذكورين^(٣) .

(١) انظر الأشباه والنظائر ١١٢/٣ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) الأشباه والنظائر ٩٩/٣-١٠١ .

من استعراضنا للأقوال السابقة نجد أن :

أبا حيان وابن هشام قد ضعفا قول الجوهري ، وأن الزجاج قد ضعف قول الفرّاء ، وأن ابن السجري قد ردّ قول أبي عبيدة ، وخطأه - كذلك - على بن سليمان ورد قول على أبو حيان ، وردّ - أيضا - كون فعيل بمعنى المفعول .

ونجد أن ابن هشام قد ذكر أربعة عشر وجهاً مما قيل في توجيه " قريب " في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ ، فأبطل بعضها أو ضعفه ، وترك بعضها دون تعليق مما قد يعطى أنه : إذا لم يكن قابلاً لها فهو لم يقل برفضها ، كما أنا نجد أنه قد عضد بعضها وقواه مما يعطى استحساناً وتقديماً على غيرها ، ومن ذلك : قوله في الوجه الثالث عشر مما نقله السيوطي عنه : " المراد بالرحمة - هنا - المطر ، والمطر مذكر ، وهذا القول يؤيده عندي ما يتلوه من قوله سبحانه : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ﴾ ، وهذه الرحمة هي المطر ، إلا أنه قد يعترض عليه من أوجه ...

ثم يقول : ورابعها - وهو الأظهر - وسأكتفى بذكره هنا :

" الرابع : أنك لو قلت : إن مطر الله قريب لوجدت هذه الإضافة تمجها الأسماع ، وتنبو عنها الطباع .

بخلاف : " إن رحمة الله " ؛ فدلّ ذلك على أنه ليس بمنزلته في المعنى

وهذا الوجه يمكن الجواب عنه بأمرين :

أحدهما : أن يقال : لا ندعى أن الرحمة بمعنى المطر ؛ بل إن مجموع

رحمة الله استعمل مراداً به المطر .

والثاني : أن المطر معلوم أنه من جهة الله سبحانه ، فإضافته إليها كأنها

غير مفيدة بخلاف قولك : رحمة الله ، فإن الرحمة عامّة ؛ فإن للعباد رحمة خلقها الله سبحانه ، يتراحمون بها بينهم ، فإذا أضيفت الرحمة إليه سبحانه أفاد أنه ليس المقصود : الرحمة المضافة إلى العباد^(١) ...

ثم فى نهاية كلام ابن هشام يقول ملخصاً ما أبداه من تفنيد هذه الآراء^(٢) :
" واعلم أنه لا بد من أن يقال : إن التذكير فى قوله سبحانه " قريب " لمجموع أمور من الأمور النى قدمناها فنقول :

١ - لما كان المضاف يكتسب من المضاف إليه التذكير ، وهى مقاربة للرحم فى اللفظ .

٢ - وكانت " الرحمة " - هنا - بمعنى المطر .

٣ - وكانت " قريب " على صيغة " فعيل " .

٤ - و " فعيل " الذى بمعنى " فاعل " قد يحمل على " فعيل " الذى بمعنى " مفعول " جاز التذكير .

وليس هذا نقصاً لما قدمناه ؛ لأنه لا يلزم من انتفاء اعتبار شىء من هذه الأمور مستقلاً انتفاء اعتباره مع غيره ... " أهـ .

وقد نقل السيوطى عن مجد الدين الروذراوى بعض الآراء وتدخله فيها بالنقض أو التأييد ، ومنها معارضته لما ذكره ابن مالك ولكن الوجوه المذكورة لا تخرج عما ذكره ابن هشام ، والأمر لا يتطلب ذكر ما قاله ، فكثير منها يعتبر تكراراً ، ونكتفى بما ذكرناه آنفاً فى هذا الصدد .

(١) الأشباه والنظائر ١١٥/٣-١١٦ .

(٢) الأشباه والنظائر ١١٧/٣ .

(٢) قال تعالى : ﴿ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾ يس ٧٨

١ -- ذكر الزمخشري^(١) وتابعه أبو حيان^(٢) : أن " الرميم " : اسم لما بلى من العظام وهو غير صفة كالرمة والرفات ، فلا يقال : لم لم يؤنث وقد وقع خبراً لمؤنث ، ولا هو " فاعيل " بمعنى " فاعل " أو " مفعول " .

٢ -- وقال " البغوى " : " ولم يقل رمية ؛ لأنه معدول عن " فاعلة " ، وكلما كان معدولاً عن جهته ووزنه كان مصروفاً عن " فاعلة " ^(٣) .

٣ -- ويرى " ابن مالك " ^(٤) وتابعه " ابن هشام " ^(٥) : " أن " فعيلاً " -- هنا -- بمعنى " فاعل " فمنع من التاء فى المؤنث ، كما يشبهون " فعيلاً " بمعنى " مفعول " بـ " فاعيل " بمعنى " فاعل " فيلحقونه التاء .

٤ -- وقال الجوهري^(٦) : " وإنما قال الله تعالى : ﴿ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾ ؛ لأن " فعيلاً " و " فعولاً " قد استوى فيهما المذكر والمؤنث والجمع مثل : رسول وعدو وصديق ، وقال ابن الأثير فى النهى عن الاستتجاء بالرمة ؛ لأنها ربما كانت ميتة ، وهى نجسة ، أو لأن العظم لا يقوم مقام الحجر لملاسته ، وعظم رميم ، وأعظم رمائم ورميم أيضاً ^(٧) .

٥ -- وقد يجوز أن يعنى بالرميم الجنس ، فيوضع الواحد موضع لفظ الجمع ^(٨) .

٦ -- ويجوز أن يكون من " رم " المتعدى بمعنى " أبلى " ؛ يقال : رمه ، أى :

(١) الكشف ٢٩/٤ .

(٢) البحر المحيط ٣٤٨/٧ .

(٣) البرهان ٣٦٣/٣ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١٧٣٣ وما بعدها .

(٥) الأشباه والنظائر ١١٢/٣ .

(٦) الصحاح " رم " ولسان العرب -- أيضاً -- .

(٧) لسان العرب " رم " .

(٨) لسان العرب " رم " .

أبلّاه ؛ بمعنى "أكل" كما ذكره "الأزهري" من "رمت" الإبل الحشيش ،
فكأنّ ما بلّى أكلته الأرض ، فهو "فعل" بمعنى "مفعول" (١) .

٧ - "عظام" بزنة "فعال" المفرد ، ولذا عومل معاملته ، فقليل : رميم ولم
يقُل : رميم (٢) .

٨ - "عظام" جمع تكسير ، وجمع التكسير يجوز فيه التذكير والتأنيث ؛
ولذا قيل :

"هي" مراعاة لحكم التأنيث ، و"رميم" مراعاة لحكم التذكير (٣) .
وأقرب الآراء للقبول من غيرها هي :

١ - العدول عن "فاعلة" فعومل معاملته .

٢ - تشبيهه "فعل" الذي بمعنى "فاعل" بـ "فعل" الذي بمعنى "مفعول" .

٣ - من "رم" المتعدى فهو "فعل" بمعنى "مفعول" .

٤ - "الرميم" أريد به الجنس ، فوضع الواحد موضع لفظ الجمع .

(٣) قال تعالى : ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ الشورى ١٧

١ - ذكر الزمخشري أن "الساعة" في تأويل "البعث" ؛ فلذلك قيل :
"قريب" ، أو "لعل مجئ الساعة قريب" (٤) .

٢ - وتابعه أبو حيان بقوله : "وما يدريك أيها المخاطب لعل الساعة قريب ؛
ذكر على معنى "البعث" ، أو على حذف مضاف ؛ أي : لعل مجئ

(١) التهذيب "رم" .

(٢) الألوسي :

(٣) بدائع الفوائد ٢٠١/٣ .

(٤) الكشف ٢١١/٤ .

الساعة^(١) .

وهناك بعض الأوجه التي ذكرت في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ يمكن أن تطلق على " قريب " - هنا - فلا داعي لتكرارها.

(٢) ما جاء بزنة " فاعل " من الصفات

(١) قال تعالى : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَمَّا خَاضِعِينَ ﴾ الشعراء ٤

في معاني الأخفش^(٢) : " يزعمون أنها على الجماعات نحو : هذا عُقْ من الناس ؛ يعنون : الكثير .

أو ذَكَرَ كما يذكر بعض المؤنث لما أضافه إلى مذكر ، وقال الشاعر :

باكرتها والديك يدعو صباحه . : إذا بنو نعش دَنُوا فتصويوا^(٣)
فجماعات هذا " أعناق " .

أو يكون ذكره ؛ لإضافته إلى مذكر ، نحو قوله^(٤) :

وتشرقُ بالقول الذي قد أذعته . : كما شَرِقَتْ صدرُ القناة من الدم
وقول آخر^(٥) :

(١) البحر المحيط ٥١٣/٧ .

(٢) المعاني ٤٢٤ .

(٣) انظر الكتاب ٢٤٠/١ بولاق ، المقتضب مجلد ٥٠٧/١ بتحقيق حسن أحمد برواية " تميزتها " وفي المغنى س ٦٧٨ " شريت بها " وكذا في ابن يعيش ١٠٥/٥ خزانة الأدب ٢١/٣ ، ومجاز القرآن ٢٧٦/١ ، ٣٨/٢ ، ٨٣ ، ٩٣ ، وفي المغنى ٤٧٨ أنه شاذ ، ويقول : " والذي جرأه على ذلك - يريد قوله : دَنُوا - قوله : " بنو " لا " بنات " ، والذي سوغ ذلك أن ما فيه من تغيير نظم الواحد شبهه بجمع التكسير ، فسهل مجيئه لغير العاقل وفي تذكرة النحاة ٣٧٠ وباكرتها .

(٤) للأعشى انظر المقتضب ٤٥٦/٢ ، الخصائص ٤١٧/٢ ، الكتاب ٢٥/١ بولاق .

(٥) للأعشى انظر الأمانى الشجرية ٣١٧/١ ، الإنصاف ٥٨ ، خزانة الأدب ٢٥٥/١ ، ١٠/٢ ، بولاق ، والمومة : الأرض التي لا ماء فيها ، والبيداء : القفر .

وإنَّ امرأً أهدى إليك ودونه .: من الأرض مَوماءَ وبيداءً خَيِّقُ
لمحقوقةً أن تستجيبى لصوته .: وأن تعلمى أن المُعانَ موفِّقُ
فأنث ، والمحقوق : هو المرء ، وإنما أنث لقوله : أن تستجيبى لصوته ،
ويقولون: بنات عرس ، وبنات نعش ، وبنو نعش ، وقالت امرأة من العرب :
أنا امرؤ لا أحب الشرَّ ، وذكر لرؤية رجل ، فقال : كان أحد بنات مساجد
الله ؛ كأنه جعله حصاة " أهـ .

وفى الكشف^(١) : " فإن قلت : كيف صح مجئ " خاضعين " خبراً عن
الأعناق ؟ قلت : أصل الكلام : فظلُّوا لها خاضعين^(٢) ؛ فأقحمت الأعناق لبيان
موضع الخضوع ، وترك الكلام على أصله ، كقوله : ذهبت أهل اليمامة ؛
كأن " الأهل " غير مذكور ، أو لما وصفت بالخضوع الذى هو للعقلاء ، قيل:
" خاضعين " كقوله تعالى : ﴿ لى ساجدين ﴾^(٣) ، وقيل : أعناق الناس :
رؤساؤهم ومقدموهم ؛ شبهوا بالأعناق كما قيل لهم : هم الرعوس والنواصي
والصدور " أهـ .

وزاد أبو حيان^(٤) : " قال ابن عيسى : هو على حذف مضاف ؛ أى :
أصحاب الأعناق ، وروى هذا المحذوف فى قوله : " خاضعين " ؛ حيث
جاء جمعاً للمذكر ، أو لا حذف ، ولكنه اكتسى من إضافته للمذكر العاقل
وصفه فأخبر عنه إخباره ، كما يكتسى المذكر التأنيث من إضافته إلى المؤنث
فى نحو :

(١) الكشف ٢٩٠/٣ .

(٢) فى المذكر والمؤنث لابن الأثير ٥٩٢ : وذكر " خاضعين " على معنى " القوم " فكأنه
قال : فظلُّوا خاضعين ؛ لأن قولك : خضعت لك ، كقولك : خضعت رقبتي لك ، وقال
مجاهد : أعناقهم : رؤساؤهم

(٣) سورة يوسف - آية رقم ٤ .

(٤) البحر المحيط ٦/٧ .

..... كما شَرَقَتْ صدرُ القناة من الدم
 أو لا حذف ولكنه لما وضعت لفعل لا يكون إلا مقصوداً للعاقل ؛ وهو
 الخضوع جمعت جمعه كما جاء : ﴿ أَكْثَرًا طَائِعِينَ ﴾ أهـ .
 و" المبرد " يختلف رأيه عما قيل ، فلا يرى الحذف ، ولا اكتساب تذكير ،
 وإنما يقصر رأيه في وجهين ^(١) :
 أحدهما : أنه أراد بأعناقهم " جماعاتهم " ، من قولك : أتاني عنق من
 الناس ، أي " جماعة " وإلى هذا يذهب بعض المفسرين ، وهو رأى " أبى
 زيد الأنصاري " .
 ويذهب إلى الثاني بقوله : " وأما ما عليه جماعة أهل النحو ، وأكثر
 أهل التفسير - فيما أعلم - فإنما أضاف " الأعناق " إليهم ؛ يريد : الرقاب ،
 ثم جعل الخبر عنهم ؛ لأن خضوعهم بخضوع الأعناق " .
 ومن ذلك قول الناس : " ذَلَّتْ عنقي لفلان " و" ذلت رقبتي لك " ...
 ويعترض على قول من جعله من اكتساب المذكر التأنيث من إضافته إلى
 المؤنث بقوله .
 وأما قوله :

..... كما شَرَقَتْ صدرُ القناة من الدم
 فإن صدر القناة قناة ، وكذلك " سور المدينة " لأنها مدّنت بسورها ^(٢) .
 وما ذهب إليه المبرد مناسب ، فرجوع المعنى إلى القول بعدم الحذف
 أولى من الحذف .

(١) انظر المقتضب ٤٥٨/٢ - ٤٥٩ .

(٢) يشير إلى قول جرير :

لما أتى خبر الزبير تواضعت .: سور المدينة والجبال الحشع

(٢) قال تعالى : ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا

طَائِعِينَ ﴿ فصلت ١١

١ - يقول الأخفش^(١) : " ذكر وليس مذكرا ، كما يذكر بعض المؤنث ، وقال قوم : إنما قال " طائعين " ، لأنها أتتا وما فيهما فتوهم بعضهم مذكرا ، أو يكون كما قال : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ وكما تقول : صلى المسجد ، وأنت تريد : أهن المسجد ، إلا أنك تحمل الفعل على الآخر ، كما قالوا : اجتمعت أهل اليمامة " أه .

٢ - ويرى الزمخشري^(٢) أن الداعي بلاغى ، ولكنه يذكر أن العدول - هنا - فى النوع ، وهو التأنيث ، وفى العدد - أيضا - ، وذلك على اعتبار أن السماء والأرض مثنى فيقول : " فإن قلت : هلا قيل : " طائعتين " على اللفظ ، أو " طائعات " على المعنى لأنها سماوات وأرضون ؟ قلت : لما جعلن مخاطبات ومجيبات ، ووصفن بالطوع والكراهة قيل : " طائعين " فى موضع " طائعات " نحو قوله : ﴿ سَاجِدِينَ ﴾ أه .

(١) معانى الأخفش ٣٦٢ .

(٢) الكشف ١٨٥/٤ ، ويعترض أحمد بن المنير على الزمخشري بقوله : " لم يحقق الجواب عن السؤال الآخر ، وذلك أن فى ضمن الآية سؤالين : أحدهما : لم ذكرها وهى مؤنثة ؟ وهذا هو السؤال الذى أورده . الثانى : أتى بها على جميع العقلاء ، وهى لا تعقل ، وهذا لم يذكره ، فالجواب الذى ذكره مختص بالسؤال الذى لم يذكره ، ولهذا نظره بقوله : " ساجدين " ، فإن تلك الآية ليس فيها سوى السؤال عن كونها جمعت جمع العقلاء ، فأما السؤال الآخر فلا ؛ لأن الكلام راجع إلى الكواكب وهى مذكورة ، والشمس - وإن كانت مؤنثة - إلا أنه غلب فى الكلام المذكر على المؤنث على المنهاج المعروف ، فأما فى هذه الآية فتزيد على تلك بهذا السؤال الآخر ، وهو : أن جميع ما تقدم ذكره من السماوات والأرض مؤنثة فيقال أولا : لم ذكرها ؟ وثانيا : لم أتى جمعها المذكر على نعت جمع العقلاء ؟ ، ليتحقق نسبة السؤال والجواب ، فتمت الفائدة بذلك على تأويل السماوات والأرض بالافلاك مثلا وما فى معناه من المذكر ، ثم يغلب المذكر على المؤنث ، ولا يعدم مثل هذا التأويل فى الأرضين أيضا " أه بتصرف يسير .

٣ - وفى البحر المحيط : قال ابن عطية : " وقوله : " قَالَتَا " أراد : الفرقتين المذكورتين ؛ جعل السماوات سماء ، والأرضين أرضًا ... " .
ويردّه أبو حيان بقوله : " وليس كما ذكر ؛ لأنه إنما تقدم ذكر " الأرض " مفردة ، و" السماء " مفردة فحسن التعبير عنهما بالثنائية " أهـ أبو حيان .
ومن استعراضنا لما سبق نجد أن الآية يتمثل فيها العدول :

- ١ - عن جمع ما لا يعقل إلى جمع ما يعقل .
وتفسير ذلك : أنه لما نزلت منزلة ما يعقل وخطبت مخاطبة العقلاء من جهة أمرها بالإتيان طوعاً أو كرهاً ، وتلبيتها بالطاعة أتى بلفظ العقلاء فى الجمع .
- ٢ - عن التثنية إلى الجمع ، وذلك لاشتغال كل من السماء والأرض على من فيهما .
- ٣ - عن لفظ المؤنث إلى المذكر ، وذلك :
أ - لاشتغال كل منهما على الجنسين ، وغلب المذكر على المؤنث .
ب - أو لتأويل ما فى السماوات من : نجوم وأفلاك ، وكذا ما فى الأرض بالتذكير .
ج - أو لكون ما تشتمل عليه السماوات من أفلاك - وهى مذكرة ، فغلبت السماوات بما فيها على الأرض المؤنثة ، فأتى بلفظ المذكر .

(٣) الصفة على وزن " منفعل "

قال تعالى : ﴿ السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾ المزمّل ١٨

يقول الأخفش فى " باب من المجاز " عند الحديث عن قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ

اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ ﴿١﴾: " وقد زعم بعض المفسرين :
 أن " السماء " جمع مثل " اللبن " ، فما كان لفظه لفظ الواحد ومعناه معنى
 الجماعة جاز أن يجمع فقال : " سَوَّاهُنَّ " وزعم بعضهم أن ﴿ السَّمَاءِ مُنْفَطِرٌ
 بِهِ ﴾ جمع مذكر ، ولم نسمع هذا من العرب ، والتفسير الأول جيد .
 وقال يونس : " السماء منفطر به " يذكر كما يذكر بعض المؤنث كما قال
 الشاعر :

فلا مزنة ودقت ودقها .: ولا أرض أبقل إقبالها^(٢)
 وقوله^(٣) :

فإِذَا تَرَى لِمَتَّى بُدِّلَتْ .: فَإِنِ الْحَوَادِثُ أَوْدَى بِهَا
 وقد تكون " السماء " يريد الجماعة ، كما تقول : هلك الشاة والبعير ،
 يعنى : كل بعير وكل شاة ، وكما قال : ﴿ خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ
 مِثْلَهُنَّ ﴾ ، أى من الأرضين " أهـ .
 وفى البحر^(٤) : " السماء منفطر " قال الفراء : يعنى المظلة ، تذكر
 وتؤنث فجاء " منفطر " على التذكير ، ومنه قول الشاعر^(٥) :
 فلو رفع السماء إليه قوم .: لحقنا بالسماء وبالسحاب
 وعلى القول بالتأنيث فقال أبو على الفارسي : " هو من باب الجراد

(١) سورة البقرة - آية رقم ٢٩ .

(٢) لعامر بن جوين ، انظر أمانى بن الحاجب ٣٥٢ ، الخصائص ٤١١/٢ ، مغنى اللبيب من
 ١١١٥ ، ١١٣٠ ، شرح ابن يعيش ٩٤/٥ : " ومجازه أن الأرض مكان " ، لسان العرب "
 ودق " ، الكتاب ٤٢/٢ تعليق د/ إميل بديع يعقوب .

(٣) للأعشى ، انظر الكتاب ٤١/٢ ، ابن يعيش ٩٤/٥ ، الإنصاف ٧٦٤ ، الأمالي الشجرية
 ٢٢٧/١ .

(٤) البحر المحيط ٣٦٥/٨ .

(٥) المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ٣٦٧ ، معانى القرآن ١٩٩/٣ برواية : محققا بالنجوم .

المنتشر ، والشجر الأخضر ، وأعجاز نخل منفعر " انتهى - يعنى - أنها من
 باب " اسم الجنس " الذى بينه وبين مفردة تاء التانيث ، وأن مفردة " سماء " ،
 واسم الجنس يجوز فيه التذكير والتانيث ؛ فجاء " منفطر " على التذكير .
 وقال أبو عمرو بن العلاء ، وأبو عبيدة ، والكسائى ، وتبعهم القاضى :
 منذر بن سعيد : مجازها السقف ، فجاء عليه " منفطر " ولم يقل : " منفطرة " .
 وقال " أبو على " - أيضاً - : التقدير ذات انفطار ، كقولهم : امرأة
 مرضع ؛ أى ذات رضاع فجاء على طريق النسب " أم أبو حيان .
 ويذكر المبرد الرأيين فيقول^(١) : " فأما قوله عز وجل : ﴿ السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ
 بِهِ ﴾ قال الخليل^(٢) : " إنما قيل : " منفطر " ولم يقل : " منفطرة " ؛ لأنه أريد
 به النسب كقولك : دجاجة مُعضل ، وامرأة مرضع ، وظيية مُشيد .
 وإذا جاءت على الفعل لم يجز إلا " منفطرة " كقوله : " مُنْشَقَّة " على
 قولك : " انشقت " ، وكذلك " منفطرة " على قوله : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴾ ،
 كما قال الله عز وجل : ﴿ تَذْهَبُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ ﴾ ، لما ذكر الفعل^(٣) جرى
 الاسم عليه .

وقال غيره من النحويين : " السماء " - هاهنا - جمع " سماوة " ، كما
 تقول فى " صلاية " و " هراوة " ، و " صلاء " و " هراء " واحتجوا بقول الله
 عز وجل : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ ﴾ ، ويرجح قول الخليل ،
 فيقول : " وكلا القولين حسن جميل ، وقول " الخليل " أحب إلى من غير
 وضع للآخر " .

(١) المذكر والمؤنث ١٢٢ .

(٢) انظر سيبويه ٤٣/٢ ، والتكملة ٣٥٦ .

(٣) وهو قوله : ﴿ عَمَّا أَرْضَعَتْ ﴾ .

و- أيضاً - " ابن يعيش " يقول : " إنما قولك : دارع ، أى : ذو درع ؛ وطالق ، أى ذات طلاق ؛ أى : أن الطلاق ثابت فيها ، ومثله قولهم : " مرضع " ؛ أى : ذات رضاع ، ومنه قوله تعالى : ﴿ السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾ ، ذات انفطار ، وليس ذلك على معنى " حاضت " و" انفطرت " ؛ إذ لو أريد ذلك لَأَتَوْا بالتاء ^(١) .

من استعراضنا لما سبق ذكره نجد أن الآراء التي وردت في تنكير " منفطر " أن " السماء " فيها أوجه :

١ - الفراء يحملها على المعنى ، فجاء " منفطر " على التنكير ، فإن أريد بها " السقف " كان اللفظ مذكراً ، وإن أريد بها " المظلة " أنثى ، ويرى أن اللفظ مفرد ومعناه " الجمع " فهو اسم جنس جمعى يفرق بينه وبين واحده " بالتاء " .

٢ - وحمله البعض على أنه أريد به " السقف " فهو مفرد لفظاً ومعنى وهو بذلك مذكر ، وقال بذلك : أبو عمرو بن العلاء ، وأبو عبيدة ، والكسائى ، والقاضى : منذر بن سعيد .

٣ - ولأبى على الفارسى قولان : اسم جنس جمعى كالشجر والنخل والقول الآخر بحملها على النسب ، أى ذات انفطار .

٤ - والمبرد يذكر ما ذهب إليه " الخليل " على معنى النسب وأحد قولى الفارسى وهو اسم جنس جمعى . ويستحسن القولين ، ويرجح معنى النسب .

٥ - ويرجحه - أيضاً - ابن يعيش .

(١) شرح المفصل ١٠٠/٥ .

واختياري هو أحد وجهين :

١ - أنها بمعنى " السقف " ويرجحه : ﴿ وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا ﴾

٢ - اسم جنس جمعى يفرق بينه وبين واحده بالتاء .

(٤) " فَعُول " بمعنى " فاعل "

قال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا ﴾ **مريم ٢٨**

فى البرهان ٣/٣٦٢ : " سأل أبو عثمان المازنى بحضرة المتوكل قوماً من النحويين منهم : ابن السكيت ، وأبو بكر بن قادم عن قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا ﴾ كيف جاء بغير هاء ، ونحن نقول : امرأة كريمة ؛ إذا كانت هى الفاعل ، وليست بمنزلة " القَتِيل " التى هى بمعنى " المفعول " .

فأجاب ابن قادم ، وخلط ، فقال له المتوكل : أخطأت ، قل يا بكر للمازنى قال : " بغي " ليس بـ " فاعل " وإنما هو " فَعُول " والأصل فيه : " بَغْوَى " فلما التقت واو وياء ، وسبقت إحداهما بالسكون أدغمت الواو والياء ، فقيل : " بغي " كما تقول : امرأة صَبُور ، بغير هاء ، لأنها بمعنى صابرة .

فهذا حكم " فَعُول " إذا عدل عن فاعلة .

فإن عدل عن " مفعولة " جاء بالهاء كما قال (١) :

منها اثنتان وأربعون حلوبة .:

وفى كتاب المذكر والمؤنث لأبى بكر بن الأنبارى (٢) : " اعلم أن " فَعُولاً " إذا كانت بتأويل " فاعل " لم تدخله هاء التأنيث إذا كان نعتاً لمؤنث كقولك : امرأة ظلوم و غَضُوب وقَتُول ، معناه : امرأة ظالمة ، فصرفت عن " فاعلة "

(١) لعنثة من معلقته وعجزه : سودا كخافية الغراب الأسود .

(٢) المذكر والمؤنث ٤٨٦ .

إلى "فَعُول" فلم تدخلها هاء التانيث؛ وذلك أن "فاعلاً" مبني على "فعل"،
و"مُفَعَّلًا" مبني على "أفعل"، و"فَعِيلًا" مبني على "فَعَلَ" و"فَعِلًا" مبني
على "فَعَلَ"، كقولك: قام فهو قائمٌ، وأحسن فهو مُحسِنٌ وظرف فهو
ظريفٌ، وفهم فهو فهمٌ، وحذر فهو حذرٌ.

فلما لم يكن لفعول فَعَلٌ تدخله تاء التانيث يبنى عليه، كقولك: قامت تقوم،
وأحسننت تحسن، وظرففت تظرف، وفهمت تفهم لزمه التذكير؛ لهذا المعنى.

(ب) تَأْنِيثُ الصِّفَةِ

(١) ما جاء على "مُفَعَّلٍ"

يقول الله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾

الحج ٢

في البحر المحيط: "وجاء لفظ "مرضعة" دون "مرضع"؛ لأنه أريد
به الفعل لا النسب؛ بمعنى ذات رضاع، وكما قال الشاعر^(١):

كمرضعة أولاد أخرى وضِيعتُ .: بنى بطنها هذا الضلال عن القصد
وقال الزمخشري: "المرضع هي التي شأنها أن ترضع، وإن لم
تباشر الإرضاع في حال وصفها به؛ فقليل: مرضعة ليدل ذلك على أن ذلك
الهول إذا فوجئت به وقد ألقمت الرضيع ثديها نزعته عن فيه لما يلحقها من
الدهشة" أهـ.

(١) نسب إلى امرئ القيس والنابعة الجعدى، انظر شرح أبيات البحر المحيط ١٨٦، لسان
العرب: آل، وفي المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٥١٦ وذكر محققه بهامش الصفحة أنه
لابن جذل الطعان، وأحال إلى الحيوان ١٩٧/١، المصون في الأدب ١١، حماسة البحتري
١٧٠، ثمار القلوب ٣١٢.

وخصّ بعض نحاة الكوفة أم الصبى بمرضعة ، والمستأجرة بمرضع ،
وهذا باطل بقول الشاعر :

كمرضعة أولاد أخرى وضِيعتُ .: بنى بطنها هذا الضلال عن القصد
فهذه " مرضعة " - بالتاء - وليست أمًا للذى ترضع .

وقول الكوفيين : " إن الوصف الذى يختص بالمؤنث لا يحتاج فيه إلى
التاء ؛ لأنها إنما جئ بها للفرق " ؛ مردود بقول العرب : مرضعة وحائضة
وطالقة ^(١) أهـ .

وفى ذلك يقول - أيضًا - الأخفش : " قال : " تذهل كل مرضعة عما
أرضعت " ، وذلك أنه أراد - والله أعلم - الفعل ، ولو أراد الصفة فيما نرى
لقال " مرضع " .

وكذلك كل " مفعّل " و " فاعل " يكون للأنثى ، ولا يكون للذكر ، فهو
بغير هاء نحو : مقرب وموقر ، نخلة وموقر ومُشدين ، معها : شادن ،
وحامل ، وحائض ، وفارك ، وطامث ، وطالق ^(٢) " أهـ .

وفى الكتاب ^(٣) : " زعم الخليل أنهم إذا قالوا : حائض فإنه لم يخرجها
على الفعل ، كما أنه حين قال : دارع لم يخرجها على " فعل " ، وكأنه قال :
درعى ، وإنما أراد ذات حيض ، ولم يجئ على الفعل ؛ وكذا قوله : " مرضع "
إذا أراد " ذات رضاع " ، ولم يجرها على " أرضعت " ولا " ترضع " ، فإذا
أراد ذلك قال : مرضعة ، وتقول : هى حائضة غدا لا يكون ذلك إلا لأنك
إنما أجريتها على الفعل ؛ على : هى تحيض غدا ، هذا وجه ما لم يجز على
فعله فيما زعم الخليل مما ذكرنا فى هذا الباب " .

(١) البحر المحيط ٦/٣٥٠ .

(٢) معانى الأخفش ٤١٣ .

(٣) الكتاب ٤٣/٢ .

ويقول ابن يعيش^(١) : " اعلم أنهم لما قالوا : امرأة طالق وحائض وطامث وقاعد للآيسة من الحيض ، و" عاصف " في وصف الريح من قوله تعالى : ﴿جَاءَهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾^(٢) فلم يأتوا فيه بالتاء - وإن كان وصفاً للمؤنث - ؛ وذلك لأنه لم يجر على الفعل ، وإنما يلزم الفرق ما كان جارياً على الفعل ؛ لأن الفعل لا بد من تأنيثه إذا كان فيه ضمير مؤنث حقيقياً كان أو غير حقيقي نحو : هند ذهبت ، وموعظة جاءت .

فإذا جرى الاسم على الفعل لزمه الفرق بين المذكر والمؤنث كما كان ذلك في الفعل .

وإذا لم يكن جارياً على الفعل كان بمنزلة المنسوب ؛ فحائض بمعنى " حائضى " ؛ أى : ذات حيض ، على حد قولهم : رجل دارع ؛ أى درعى ؛ بمعنى : صاحب درع ألا ترى أنك لا تقول : " درع " فتجربه على " فعل " ، إنما قولك : دارع ؛ أى : ذو درع ، وطالق ، أى : ذات طلاق ، أى : أن الطلاق ثابت فيها ، ومثله قولهم : " مُرضع " ، أى : ذات رضاع ... ومنه قوله تعالى : ﴿يَوْمَ تَرَوْهُمَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾^(٣) ، وذلك كله يجرى على الفعل على تقدير : حاضت وطلقت ، يريد : أنه لما أراد الحدوث أنتِ الصفة ، أى تعصف " أهـ .

وفى " التكملة "^(٤) : " فأما الصفات التى تجرى على المؤنث بغير هاء نحو : طالق وحائض وقاعد للآيسة من الولد ، و" مرضع " و" عاصف " فى

(١) ابن يعيش ١٠٠/٥ ، ١٥/٦ .

(٢) سورة يونس - آية رقم ٢٢ .

(٣) سورة الأنبياء - آية رقم ٨١ .

(٤) التكملة ٣٥٦ .

وصف الريح ، فما جاء من ذلك بالتاء نحو : طالقة وحائضة وعاصفة ومرضعة ، فإنما ذلك تجريه على الفعل ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿وَأَسْلَمْنَا نَ الْرَّيْحَ عَاصِفَةً﴾ ، وقوله : ﴿تَذْهَبُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾^(١) ، وما جاء بلا هاء كقوله تعالى : ﴿جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾^(٢) ، وإنما ذلك ؛ لأنه أريد به النسب ، ولم يجر على الفعل .

(٢) " فَعُولٌ " بمعنى " مفعول "

يقول ابن الأنباري^(٣) : " إذا كان " فعول " بتأويل " مفعول " دخلته الهاء ، ليفرقوا بين ما له الفعل وما الفعل واقع عليه ، فمن ذلك قولهم : حلوبة لما يحتلب ، قال عنتره^(٤) :

فيها اثنتان وأربعون حلوبة .: سودا كحافية الغراب الأسود
وربما حذفوا الهاء من " فعولة " ؛ إذا كانت بتأويل " مفعولة " ؛ لأنه لا حظ للذكر في الوصف ، فصار بمنزلة حائض ، وطالق ، وطاهر - من طهر الحيض - ، أنشدنا عبد الله ، قال : أنشدنا يعقوب لكعب بن سعد الغنوي^(٥) :

يبيت الندى يا أم عمرو ضجيعه .: إذا لم يكن في المنقيات حلوب
وقال أبو العباس : أنشده الفراء :
يُبيْتُ الندى - بضم الياء - ؛ على معنى : يُبيْتُ الرجل الندى ، ويقال :
أكولة الراعى - بالهاء - للشاة التي يسمّنها الراعى لنفسه ، فأخرجوه على

(١) سورة الحج - آية رقم ٢ .

(٢) سورة بونس - آية رقم ٢٢ .

(٣) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٤٨٦ .

(٤) البيت من معلقته ، انظر الديوان ١٩٣ ، الخزائن ٥٧٤/٨ ، المذكر والمؤنث للفراء ٦ .

(٥) المذكر والمؤنث للفراء ٦ ، والمنقيات : النوق السمان .

حقّه ، لأنه فى تأويل " مفعول " ، وقالوا : شاة رَغَوْتُ - بغير هاء - للتى يَرْضَعُها ولدها ، فلم يدخلوا الهاء ؛ لأنه لا حظّ فى هذا الوصف ، ولو أدخلوها لكان ذلك صواباً .

وقال الله عز وجل : ﴿ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ ﴾ ^(١) ، فذكر ، لما لم يقصد به قصد تأنيث .

وفى مصحف عبد الله : " فمنها ركوبتهم " ^(٢) ، فأنت على الأصل ؛ لأن " فعولاً " بتأويل " مفعول " ، وقال الأصمعى : الركوبة : ما يركب ، والعلوفة : ما يعلفون ، والحبوبة : ما يحلبون ، والواحد والجمع فى هذا كله سواء ...

وقولهم : فلانة عدوة الله ؛ فيها وجهان : عدوة الله ، وعدو الله ، فمن قال : فلانة عدو الله - بغير هاء - أخرجه على القياس ؛ لأنه بمنزلة قولهم : فلانة صبور ، ومن قال : عدوة الله ؛ قال : لما اجتمعت واوان ، والواو إلى الخفاء ما هى ! زيدت الهاء عليها ؛ ليتبين أنهما واوان ، وعلة أخرى - أيضاً - ذكرها " الكسائى " ، ورضيها " الفراء " ؛ وهى : أنهم جعلوا " عدوة " اسماً ، فأدخلوا الهاء فيها ، كما قالوا : الذبيحة ، والرمية " أم .

ويقول السجستانى فى " هذا باب فعول فى صفة المؤنث " ^(٣) : " يقولون : عجوز وولود وودود للمرأة ، كذلك : شكور وصبور ، أرادوا : الفعل والمبالغة فى الفعل ؛ لأن معنى " الشكور " : الكثيرة الشكر ، و " الصبور " : المعتادة للصبر ، و " الولود " : الكثيرة الولادة ، وهى فى جميع ذا الباب " فاعلة " ،

(١) سورة يس - آية رقم ٧٢ .

(٢) وهى قراءة عائشة ، انظر المحاسب ٢/٢١٦ .

(٣) المذكر والمؤنث لأبى حاتم السجستانى ٦٩ ، ٧٠ .

وإذا كانت "مفعولاً بها" ألحقوا الهاء ؛ ليفصلوا بينهما مثل : الركوبة
والمطلوبة والتتوبة ؛ لأنها تُركب وتُقتب وتحلب ، والأكولة كذلك .
وربما طرحوا الهاء - أيضاً - فقالوا : شاة رغوثة وحلوب ، قال سعد
الغنوي (١) :

يبيت الندى يا أم عمرو ضجيرة .: إذا لم يكن في المنقيات حلوب
وفي القرآن : ﴿ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ ﴾ ، وفي مصحف ابن
مسعود وأبي " فمنها ركوبتهم " . فإن قيل : لم حذفوا الهاء في جميع ذا الباب؟
فالجواب : أنهم وصفوا بعض المذكر ببعض المؤنث ، فقالوا : رجل
ربيعة وامرأة ربيعة ، وقالوا رجل نكحة للكثير النكاح ...
وقالوا للمرأة : هي عدوى ، وهي صديقي ، وكذلك الذكر ...

وربما قالوا : يا عدوة الله ، وفلان عدوة لي ، وصديقة لي ... " أهـ .
وفي الأشباه والنظائر نقلاً عن جمال الدين بن مالك يقول (٢) : إنهم خصوا
" فَعُولاً " المفهم معنى " فاعل " بأن لا تلحقه التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث ،
وأن يشتركا فيه ، فيقال : رجل صبور ، وامرأة صبور ، وكذا شكور إلا ما
شد من " عدو " و " عدوة " .

فإن قصد بالتاء المبالغة لحقت المذكر والمؤنث ف قيل : رجل ملولة
وفروقة ، وامرأة ملولة وفروقة ، ولا يقدم على هذا إلا بنقل .
وإن لم يقصد بهذا الوزن معنى " فاعل " لحقته التاء - أيضاً - كحلوبية
وركوبة ورعونة ، وليس في شيء من هذا إلا النقل " أهـ .

(١) انظر الأمل ٢/١٤٤-٢٤٥ ، اللآلي ٧٧١-٧٧٢ ، الخزائن ٨/٥٧٤ .

(٢) الأشباه والنظائر ٩٨/٣ .

ويرده " مجد الدين الروزاری " بقوله : " وقوله في " فعول " وإن لم يقصد معنى " فاعل " لحقته التاء كطوية وركوبة منقوض بقولهم : ناقة جنوب ، فإن وزنه " فعول " وليس للفاعل ولا تلحقه التاء ، وكذا " الجزور " و " الحلوج " و " البسوس " و " الحصوف " و " السطور " و " التلّوب " وكل هذه صفات للناقة والشاة ، ووزنها " فعول " لم تلحقها التاء وليست للفاعل .

(٣) ما جاء على " فُعْلَة "

قال تعالى : ﴿ وَيَلْ لَّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ﴾ الهمزة ١

في الكشف^(١) : " وبناء " فُعْلَة " يدل على أن ذلك عبارة منه قد ضرى بها ، ونحوهما : اللُعْنَة والضُّحْكة وقال :

..... :. وإن أغيب فأنّت الهمز اللزمة

وفي البحر^(٢) : " وفُعْلَة : من أبنية المبالغة كنومة وغيبة وسُخْرة وضُحْكة ، وقال زياد الأعجم^(٣) :

تدلى بودى إذا لقيت كذبا :. وإن أغيب فأنّت الهمز اللزمة ويقول ابن يعيش^(٤) : " وتدخل التاء للمبالغة في الصفة مثل " علامة ونسابة " للكثير العلم والعالم بالأنساب ، وقالوا " راوية " للكثير الرواية ، يقال : رجل راوية الشعر ، ومن ذلك بغير راوية وبغل راوية ، أى يكثر

(١) الكتاب ٧٨٨/٤ .

(٢) البحر المحيط ٥١٠/٨ .

(٣) في اللسان * همز * وأنشد أبو إسحاق :

إذا لقيتك عن شحط تكاشرنى :. وإن تغيت كنت الهمز اللزمة

(٤) شرح المفصل ٩٨/٥ .

الاستقاء عليه ، ومنه "فَرُوقَة" يقال : رجل فَرُوقَة ، للكثير الفَرُوقِ ، وهو الخوف ، وفي المثل : " رَبِّ عَجَلَة تهب ريثا ورب فَرُوقَة تدعى لَيْشًا " ، وقالوا : مَلُولَة ، للكثير المَلال " أهـ .

وفي المذكر والمؤنث للسجستاني^(١) : " وقالوا : رجل نُكْحَة : للكثير النكاح ، ورجل هُزْأَة وضُحْكَة وسُخْرَة ولُعبَة - متحركات الحرف الثاني من كل واحد - إذا أردت أنه يفعل هو ؛ أى يضحك كثيرا ، ويسخر كثيرا ، ويهزأ ويلعب ، فإذا أردت أنه " مفعول به " قلت : هُزْأَة وضُحْكَة وسُخْرَة ولُعبَة ؛ فأسكنت الثاني من كل واحد " .

وفي الخصائص " باب فى الشيء يرد مع نظيره مورده مع نقيضه " يقول ابن جنى^(٢) : " وذلك أضرب : منها اجتماع المذكر والمؤنث فى الصفة المؤنثة نحو : رجل علامة وامرأة علامة ورجل نسابة وامرأة نسابة ، ورجل هُمَزَة ولُمَزَة ، وامرأة هُمَزَة لُمَزَة ، ورجل صرورة وفروقة ، وامرأة صرورة وفروقة ، ورجل هلباجة فقاقة^(٣) وامرأة كذلك وهو كثير .

وذلك أن الهاء فى نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هى فيه ؛ وإنما لحقت لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما هى فيه قد بلغ الغاية والنهاية ، فجعل تأنيث الصفة أمانة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة ، وسواء كان ذلك الموصوف بتلك الصفة مذكرا أم مؤنثا ، يدل على ذلك أن الهاء لو كانت فى نحو : امرأة فروقة إنما لحقت ؛ لأن المرأة مؤنثة لوجب أن تحذف فى المذكر ، فيقال : رجل فروق ، كما أن التاء فى نحو : امرأة قائمة وظريفة لما لحقت لتأنيث الموصوف حذفت مع تذكره فى نحو : رجل

(١) المذكر والمؤنث " باب فعول فى صفة المؤنث " ص ٦٩ .

(٢) الخصائص ١٠١/٢ .

(٣) الهلباجة والفقاقة - كلاهما - الأحمق المخلط الذكر والأنثى فى ذلك سواء .

ظريف وقائم وكريم ، وهذا واضح " .

وفى المذكر والمؤنث لابن الأنبارى " باب ما تدخله الهاء من نعوت المذكر والمصادر ، ومن نعوت المؤنث التى لم تنب على الفعل " (١) : " يقال : رجل أمانة ؛ إذا كان يأمن الناس ؛ وقال اللحيانى : سمعت أبا الدينار يقول : رجل أمانة ؛ إذا كان يأمنه الناس لا يخافون غائلته ، ورجل أمانة - بفتح الألف - يصدق بكل شيء ، لا يكذب بشيء ، يثق بالناس ، قال أبو بكر : " والقول الأول ، سمعت أبا العباس يحكيه ، وهو أشد موافقة للقياس فى هذا الباب من رواية اللحيانى ، الدليل على هذا أنهم يقولون : رجل هُزأة ؛ إذا كان يهزأ بالناس ، وهُزأة إذا كان يهزأ به الناس ، وكذلك : رجل ضحكة ؛ إذا كان يضحك من الناس ، وضحكة - بإسكان الحاء - إذا كان يضحك منه الناس ... " .

وفى اللسان " لمز " : " ورجل لَمَاز وَلَمَزَة ، أى عَيَاب ، وكذلك امرأة لمزة ؛ الهاء فيها للمبالغة لا للتأنيث ، وهمزة وعلامة فى موضعهما " .

(٤) ما جاء على " فُعْلَة "

قال تعالى : ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا ۖ ﴾ النحل ١٢٠

يقول الزمخشري (٢) : " كان أمة " فيه وجهان :

أحدهما : أنه كان وحده أمة من الأمم لكماله فى جميع صفات الخير ،

كقوله :

وليس على الله بمستنكر .: أن يجمع العالم فى واحد

(١) المذكر والمؤنث ٧٦٧ .

(٢) الكشاف ٦١٦/٢ .

وعن مجاهد : كان مؤمناً وحده والناس كلهم كفار .

والثاني : أن يكون " أمة " بمعنى " مأموم " ، أى يؤمه الناس ليأخذوا منه الخير ، أو بمعنى مؤتم به كالرحلة^(١) والنخبة وما أشبه ذلك بما جاء من " فُعَلَة " بمعنى " مفعول "^(٢) ، فيكون مثل قوله : ﴿ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ﴾^(٣) .

ويقول أبو حيان^(٤) : " قال مجاهد : سمى أمة لانفراده بالإيمان فى وقته مدة " ما " وفى البخارى أنه قال لسارة : ليس على الأرض اليوم مؤمن غيرى وغيرك .

والأمة لفظ مشترك بين معان منها الجمع الكثير من الناس ، ثم يشبه به الرجل الصائم ، أو الملك أو المنفرد بطريقة وحده عن الناس ، فسمى أمة ، وقاله ابن مسعود والفراء وابن قتيبة .

وقال ابن عباس : " كان عنده من الخير ما كان عند أمة ... " .

وعن ابن مسعود : أنه معلم الخير ، وأطلق هو وعمر ذلك على معاذ ، فقال : كان أمة قانتاً ، وقال ابن الأنبارى : هذا مثل قول العرب : فلان رحمة وعلامة ونسابة يقصدون بالتأنيث : التناهى فى المعنى الموصوف به ، وقيل : " الأمة " : الإمام الذى يقتدى به من " أمَّ يؤم " والمفعول قد يبنى للكثرة على " فُعَلَة " أم .

مما تقدم يتبين لنا أن لفظ " أمة " فى الآية قد ورد لها عدة تفسيرات ومعان تتلخص فى الآتى :

- (١) فى الصحاح : الرحلة - بالضم - : الوجه الذى تريده ، وبالكسر : الارتحال .
- (٢) يقول الرضى فى شرح الشافعية ١/١٦٢ : " وجاء " فُعَلَة " - بسكون العين - كثيراً بمعنى المفعول كالسببة والضحكة واللعة و - بفتح العين - للفاعل وكتاهما للمبالغة .
- (٣) سورة البقرة - آية رقم ١٢٤ .
- (٤) البحر المحيط ٥/٥٤٧ .

١ - الجامع لصفات الخير فإبراهيم عليه السلام يشبه الأُمَّة بجمعه للصفات التي توجد في أمة بأكملها .

٢ - وقيل : إنه كان المؤمن الوحيد في مقابل أمة بأكملها كافرة ، فهو يعدل أمة كاملة .

٣ - وقيل : إن " أمة " بمعنى " مأموم " ؛ أى يؤمه الناس ويقصدونه ليأخذوا منه الخير ، فهو على " فُعْلَة " بمعنى المفعول .

وهذه المعاني التي قيلت في هذه الصيغة مقبولة كلها ، ولكن لا ينفى عنها اشتغالها على معنى المبالغة المستفاد من مجيئها على وزن " فُعْلَة " ، أو من تضمنها لمعنى التشبيه بالأمة في الجامع لصفات الخير .

الفصل الثالث التأنيث في الفعل

- ١ - قال تعالى : ﴿ ثُمَّ لَمْ تُكُنْ فَتُنَتِّهِمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ الأنعام ٢٣
يقول أبو حيان^(١) : " قرأ الجمهور : " ثم لم تكن " ، وحمزة والكسائي
بالياء ، والجاري منها على الأشهر قراءة " ثم لم يكن فتنتتهم " - بالياء
بالنصب - ، لأن " أن " مع ما بعدها أجريت في التعريف مجرى المضممر ،
والأشهر جعل الأعراف هو الاسم وما دونه هو الخبر ؛ ولذلك اجمعت السبعة
على ذلك في قوله تعالى : ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ ، وقوله :
﴿ مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ .
- ١ - فمن قرأ " بالياء " و " رفع الفتنة " ، فذكر الفعل ؛ لكون تأنيث الفتنة
مجازياً ، أو لوقوعها من حيث المعنى على مذكر ، و " الفتنة " اسم يكن ،
والخبر " إلا أن قالوا " جعل غير الأعراف الاسم ، والأعراف الخبر .
- ٢ - ومن قرأ " ثم لم تكن " - بالناء - و " رفع الفتنة " ، فأنت لتأنيث " الفتنة " ،
والإعراب كإعراب ما تقدم قبله .
- ٣ - ومن قرأ " ثم لم تكن فتنتهم " - بالنصب - :
أ - فالأحسن أن يقدر " إلا أن قالوا " مؤنثاً ؛ أى : " ثم لم تكن فتنتهم إلا
مقالتهم " .
- ب - وقيل : ساغ ذلك من حيث كانت الفتنة في المعنى هي مقالتهم ،
وقال " أبو على " : وهذا كقوله تعالى : ﴿ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ ؛ أنت

(١) البحر المحيط ٩٥/٤ .

" الأمثال " لما كانت " الحسنات " فى المعنى .

ويرى " ابن مالك " ويتابعه ابن عقيل فى " المساعد على تسهيل الفوائد "

أنه من الحمل على المعنى لتأنيث الخبر .

يقول " ابن عقيل " (١) : " ومنه " ؛ أى من تأنيث المذكر حملاً على

المعنى تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر نحو : ﴿ ثُمَّ لَمْ تُكُنْ فَتُنْثَنُ إِلَّا أَنْ

قَالُوا ﴾ فى قراءة " تكن " - بالتاء المثناة من فوق - و " فتنتهم " - بالنصب - ،

أنث المصدر المنسبك من " أن وصلتها " وهو اسم " تكن " ؛ لتأنيث الخبر ،

وهو : " فتنتهم " ، وممن قرأ بذلك " أبو عمرو " ، وكذلك : ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونَ

مَيِّتَةً ﴾ (٢) ، فى قراءة التاء ، ونصب " ميته " ، وممن قرأ بذلك ابن كثير " أهـ .

ويقول سيبويه ٩٢/١ : " ومثل قولهم : ما جاءت حاجتك " إذا صارت

تقع على مؤنث قراءة بعض القراء " ثم لم تكن فتنتهم " و " تلتقطه بعض

السيارة " أهـ .

٢ - قال تعالى : ﴿ لَا تَقْتُلُوا يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِي غَيَابَةِ الْجُبِّ يَلْتَقِطُ

يوسف ١٠

بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾

الكشاف (٣) قرئ " تلتقطه " بالتاء على المعنى ؛ لأن بعض السيارة

كقوله (٤) :

..... ∴ كما شرفت صدر القناة من الدم

(١) المساعد ٣٠١/٣ وما بعدها .

(٢) سورة الأنعام - آية رقم ١٤٥ .

(٣) الكشاف ٤٣٠/٢ .

(٤) عجز بيت للأعشى وصدره : وتشرق بالشمس الذى قد أذعته ، الكتاب ش ٣٤ ، المقتضب

ش ٤٦٢ ، الخصائص ٤١٧/٢ .

ومنه : ذهب بعض أصابعه " أهـ .

وفي البحر^(١) : " قرأ الحسن ومجاهد وقتادة وأبو رجاء " تلنقطه " - بناء التأنيث - أنت على المعنى ، كما قال^(٢) :

إذا بعض السنين تعرفتنا .: كفى الأيتام فقد أبى اليتيم

و " السيارة " جمع " سيار " ، وهو الكثير السير في الأرض " أهـ .

وفي الخصائص^(٣) : " وأما تأنيث المذكر فكقراءة من قرأ : " تلنقطه بعض السيارة " ، وكقولهم : ما جاءت حاجتك ، وكقولهم : ذهب بعض أصابعه ، أنت ذلك لما كان بعض السيارة سياراً في المعنى ، وبعض الأصابع إصبعا ؛ ولما كانت " ما " هي الحاجة في المعنى ، وأنشدوا^(٤) :

أتعجز بيتا بالحجاز تلقت .: به الخوف والأعداء من كل جانب
ذهب بالخوف إلى المخافة ، وقال ليبيد^(٥) :

فمضى وقدمها وكانت عادة .: منه إذا هي عرّدت إقدامها
إن شئت قلت : أنت " الإقدام " لما كان في معنى " التقدمة " ، وإن شئت قلت : ذهب إلى تأنيث " العادة " كما ذهب إلى تأنيث الحاجة في قوله : ما جاءت حاجتك ...

ويقول^(٦) : وأما قوله : كما شرقت صدرُ القناة من الدم ، فإن شئت قلت :

(١) البحر ٢٨٤/٥ .

(٢) الكتاب ش ٣٥ ، المقتضب ش ٤٦٥ برواية " إذا مرّ السنين " ، ابن يعيش ٩٦/٥ .

(٣) الخصائص ٤١٥/٢ .

(٤) البيت في اللسان " خوف " وفيه : " أم أنت زائرة " مكان " من كل جانب " .

(٥) من معلقته الشهيرة ، وهذان البيتان وإن كانا يشملهما " الحمل على المعنى " إلا أنهما يختلفان عن الآية ، فإن التأنيث اكتسب من المضاف إليه الذي هو جزؤه .

(٦) الخصائص ٤١٧/٢ .

أُنْتُ ؛ لأنه أراد " القناء " ، وإن شئت قلت : إن صدر القناء قنساء ، وعليه قوله (١) :

مشين كما اهتزت رماح تسفهت .: أعاليتها مر الرياح النواسم
وقول الآخر (٢) :

لما أتى خير الزبير تواضعت .: سور المدينة والجبال الخشع

٣ - قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا ﴾ الأحزاب ٣١ .

في البحر المحيط (٣) : " قرأ الجمهور " ومن يقنت " بالمذكر حملاً على لفظ " من " و " تعمل " - بالتاء - حملاً على المعنى ، " نوتها " بنون العظمة ، وقرأ الجحدري والاسواري ويعقوب في رواية " ومن تقنت " بتاء التانيث حملاً على المعنى ، وبها قرأ ابن عامر في رواية ، ورواها أبو حاتم عن أبي جعفر وشيبة ونافع ، وقال ابن خالويه : ما سمعت أن أحداً قرأ : " ومن يقنت " إلا بالتاء ، وقرأ السلمي وابن وثاب وحمة والكسائي - بياء من تحت - في ثلاثتها ، وذكر " أبو البقاء " أن بعضهم قرأ " ومن يقنت " - بالتاء - حملاً على المعنى ، ويعمل - بالياء - حملاً على لفظ " من " ، قال : " فقال بعض النحويين : هذا ضعيف ؛ لأن التذكير أصل لا يجعل تبعاً للتانيث ، وما عللوه به قد جاء مثله في القرآن ، وهو قوله : ﴿ خَالِصَةً لِّلذِّكْرِ ﴾

(١) البيت لذى الرمة " من الطويل " ، انظر الكتاب ش ٣٧ ، المقتضب ش ٦٤ ، لسان العرب " عرد " .

(٢) لجرير من الكامل ، انظر الكتاب ش ٣٧ ، المقتضب ش ٤٦٣ .

(٣) البحر ٢٢٨/٧ .

وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا ﴿١﴾.

ويوضح ابن يعيش ما فسر به قراءة الجمهور وقراءة الآخرين - من يفتت ، ومن تقنت - ببيان منطوق " من " لفظها ومعناها ، فيقول^(١) : " من " لفظها واحد مذكر ومعناها معنى الجنس ؛ لإيهامها - تقع على الواحد والاثنين والجماعة والمذكر والمؤنث - ، فإذا وقعت على شيء من ذلك ورددت إليها الضمير العائد من صلتها أو خبرها على لفظها نفسها كان مذكراً ؛ لأنه ظاهر اللفظ سواء أردت واحداً مذكراً أو مؤنثاً أو جماعة ، وإن أعدت الضمير إليها على معناها فهو على ما يقصده المتكلم من المعنى .

فأما ما أعيد إليه على اللفظ فنحو قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ على حد قوله : ﴿ وَمِنْهُمْ مَّن يَنْظُرُ إِلَيْكَ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴾ ، وقوله : ﴿ وَمَنْ يُؤْمِن بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ ﴾ ، وعليه أكثر الاستعمال .

وأما ما أعيد إليه على معنى الجمع فنحو قوله : ﴿ وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَن يَعْصُونَ لَهُ وَيَعْمَلُونَ ﴾ .
أما ما أعيد إليه بلفظ التنثية فنحو قول الفرزدق^(٢) :

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي . : نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبُ يَصْطَحِبَانِ
وأما المؤنث فنحو قولهم فيما حكاه يونس " من كانت أمك " أنت " كانت " حيث كان فيها ضمير " من " وكان مؤنثاً ؛ لأنه هو " الأم " فى المعنى .
هذا إذا نصبت " أمك " ، فإن رفعت " الأم " كان اسم " كان " وكان التانيث ظاهراً إذ كان الفعل مسنداً إلى مؤنث ظاهر ، وتكون " من " فى

(١) شرح المفصل ١٢/٤ .

(٢) البيت للفرزدق .

موضع نصب خبر كان ، وعلى الوجه الأول يكون فى موضع رفع بالابتداء .
ومن ذلك قراءة الزعفرانى والجصرى : " ومن تقنت منكن لله ورسوله
وتعمل صالحاً " - بالتاء فيهما - حيث أراد واحدة من النساء جعل صسلته ،
اذعنى المؤنث كصلة " التى " .

وقرأ حمزة والكسائى : " يقنت " و " يعمل " - بالياء - على التذكير حملاً
على اللفظ فيهما .

وقرأ الباقر من السبعة " يقنت " بالتذكير على اللفظ و " تعمل " -
بالتأنيث - على المعنى .

وقال بعض الكوفيين : إذا حمل على المعنى لم يجز أن يرد إلى اللفظ ،
وإذا حمل على اللفظ جاز حمله على المعنى ؛ وهو ضعيف ؛ لأنه لا فرق
بينهما ، وقد جاء ذلك فى التنزيل ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ
صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ﴾ ، فجمع حملاً
على المعنى ، ثم قال : ﴿ قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا ﴾ أهـ .

وباب الحمل على المعنى باب واسع فى اللغة كما سبق التصريح به من
قبل " ابن جنى " والشواهد كثيرة ثرية بهذا النحو وذلك التأويل .

٤ - قال تعالى : ﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا ﴾
الأنعام ١٥٨ .

فى الكشف^(١) : " قرأ ابن سيرين : لا تنفع - بالتاء - لكون الإيمان
مضافاً إلى ضمير المؤنث الذى هو بعضه ، كقولك : ذهب بعض
أصابعه " أهـ .

(١) الكشف ٧٨/٢ .

وفى البحر^(١) : " قرأ ابهر عمرو وابن سيرين وأبو العالية : يوم تأتي بعض - بالتاء - مثل " تلتقطه بعض السيارة " ، و " ابن سيرين " : لا تنفع نفساً ، قال أبو حاتم : ذكروا أنها غلط منه ، وقال النحاس فى هذا الشيء دقيق ذكره سيبويه ، وذلك أن الإيمان والنفس كل منهما مشتمل على الآخر ، فأنت " الإيمان " ؛ إذ هو من النفس وبها وأنشد سيبويه^(٢) :

مشين كما اهترت رماح تسفّهت : أعاليتها مرّ الرياح النواسم
ثم يذكره الزمخشري ويردّه بقوله : " وهو غلط ؛ لأن الإيمان ليس بعضاً للنفس ، ويذكر توجيهاً لذلك التأنيث فيقول : " ويحتمل أن يكون أنت على معنى الإيمان ، وهو المعرفة أو العقيدة فكان مثل " جاءته كتابي فاحتقرها " على معنى الصحيفة " أهـ .

ونرى ابن مالك يدلى بدلوّه فى سر تأنيث فعل الإيمان ، وربما يكون أبو حيان قد تأثر بما سبقه إليه ابن مالك فيقول : " ومن تأنيث المذكر لتأويله بمؤنث قراءة " أبى العالية " لا تنفع نفساً إيمانها " - بالتاء - والفعل مسند إلى الإيمان ، لكنه فى المعنى طاعة وإنابة فكان ذلك سبباً اقتضى تأنيث فعله ، ولا يجوز أن يكون تأنيث فعل الإيمان لكون الإيمان سرى إليه تأنيث من المضاف إليه ، كما سرى من الرياح إلى " المر " فى قول الشاعر^(٣) :

مشين كما اهترت رماح تسفّهت : أعاليتها مرّ الرياح النواسم
لأن سريان التأنيث من المضاف إليه إلى المضاف مشروط بصحة الاستغناء عنه كاستغنائك بالرياح عن " المر " فى قوله : تسفّهت أعالها الرياح ؛ وذلك لا يتأتى فى " لا تنفع نفساً إيمانها " ؛ لأنك لو حذف " الإيمان " ،

(١) البحر ٢٥٩/٤ .

(٢) البيت لذى الرمة " الطويل " وقد سبق ذكره .

(٣) سبق ذكر هذا الشاهد .

وأسندت " تتفع " إلى المضاف إليه لزم إسناد الفعل إلى ضمير مفعوله ، وذلك لا يجوز بإجماع ؛ لأنه بمنزلة قولك : " زيذا ظلم " ؛ تريد : ظلم زيد نفسه ، فتجعل فاعل " ظلم " ضميراً لا مفسر له إلا مفعول فعله فتصير العمدة مفتقرة إلى الفضلة افتقاراً لازماً ، وذلك فاسد ، وما أفضى إلى الفاسد فاسد ، وقد خفى هذا المعنى على " ابن جنى " ؛ فأجاز فى " المحتسب " أن تكون قراءة " أبى العالية " من جنس : " تسفّهت أعاليها مرّ الرياح " .

ويرى " ابن مالك " أن هذا الذّهاب غير مقبول ، فيقول عنه : " وهو خطأ بين ، والتنبيه عليه متعين .

ثم يذهب إلى تفسير آخر مقبول فيما ذهب إليه بقوله : " وقد يصح قول " ابن جنى " بأن يجعل لسريان التّأنيث من المضاف إليه إلى المضاف سبباً آخر ، وهو : كون المضاف شبيهاً بما يستغنى عنه ؛ فالإيمان وإن لم يستغن عنه فى " لا تتفع نفساً إيمانها " قد يستغنى عنه فى " سرّتى إيمان الجارية " ، فيسرى إليه التّأنيث بوجود الشبه كما يسرى بصحة الاستغناء عنه .

ويدعم رأيه ويقوّيه بقول ابن عباس ، فيقول : " ويؤيد ذلك قول " ابن عباس " اجتمع عند البيت قرشيان وثقى أو ثقفان وقرشى ، كثيرة شحم بطونهم ، قليلة فقه قلوبهم " .

فسرى تأنيث " البطون " و " القلوب " إلى " الشحم " و " الفقه " مع أنهما لا يستغنى عنهما بما أضيف إليهما ؛ لكنهما شبيهان بما يستغنى عنه نحو : أعجبتنى شحم بطون الغنم ، ونفعت الرجال فقه قلوبهم " .

وقد يكون تأثير " كثيرة " و " قليلة " ؛ لتأول " الشحم " بـ " الشحوم " و " الفقه " بـ " الفهوم " أهـ " ابن مالك " (١) .

(١) انظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، المبحث السابع والعشرون ، ص ٨٤ .

من استعراضنا لما قيل في سر تأنيث الفعل "تنفع" في هذه الآية ، نجد أن :

١ - "الزمخشري" يرى أنه : لإضافة الإيمان إلى ضمير المؤنث الذي هو بعضه .

٢ - ونقل "أبو حاتم" عن النحويين : أن الزمخشري غلط في ذلك .

٣ - ونقل النحاس تفسيراً لذلك : بأن كلا من الإيمان والنفس مشتمل على الآخر ، وأن تأنيث الإيمان ؛ لأنه من النفس وبها ويذكر البيت السابق "مشين كما اهتزت ... " .

٤ - ويأتي أبو حيان ليغلط - أيضاً - الزمخشري ، وينفى كونه بعضاً للنفس .

ثم يوجد له تسويغاً وتخريجاً لقول الزمخشري بأن تأنيث "الإيمان" لتأويله بمعنى "المعرفة أو العقيدة" وأن ذلك مماثل لقول من قال : "جاءته كتابي فاحتقرها" على معنى الصحيفة .

٥ - ونرى "ابن مالك" يؤول "الإيمان" بالطاعة والإنابة ، بينما فسره أبو حيان بالمعرفة والعقيدة ، وينفى أن يكون السبب سرى إليه من ضمير المؤنث المضاف إليه الإيمان .

ويصحح "ابن مالك" قول "ابن جنى" لا على كونه بعضاً من المضاف إليه أو مستغنياً عن المضاف بالمضاف إليه ، ولكن بكونه شبيهاً بما يستغنى عنه .

ونسنتج من كل هذا أن التعليل المناسب للتأنيث هو : أن "الإيمان" مؤول ، بالمعرفة أو العقيدة أو بالطاعة والإنابة .

٥ - قَالَ تَعَالَى : ﴿ يَا بُنَيَّ إِنَّكَ إِنْ تَكَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ حَرْدَلٍ فَنُكِّنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَاوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ ﴾

لقمان ١٦ .

في البحر المحيط^(١) : " قرأ نافع " متقال " - بالرفع - على أن " تك " تامة ، وهي قراءة الأعرج وأبي جعفر ، وأخبر عن " متقال " - وهو مذكر - إخبار المؤنث ؛ لإضافته إلى مؤنث ، وكأنه قال : إن تك زنة حبة ، وباقى السبعة - بالنصب - على أن " تك " ناقصة واسمها ضمير يفهم من سياق الكلام ؛ تقديره : هي ؛ أى : التي سألت عنها " أهـ .

وفي الكشف^(٢) : " وإنما أنث المتقال ؛ لإضافته إلى الحبة ، كما قال^(٣) :
..... :. كما شُرقت صدر القناة من الدم

ورود الفعل تارة متصلاً به تاء التانيث وتارة بدونها

قوله تعالى : ﴿ فَمِنْهُمْ مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ ﴾
النحل ٣٦ .

وقوله تعالى : ﴿ فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾
الأعراف ٣٠

يسأل الزركشى عن الفرق بينهما ويجيب^(٤) : " قيل : الفرق بينهما من

وجهين : لفظي ومعنوي .

(١) البحر المحيط ١٨٦/٧ .

(٢) لقمان ٤٨٠/٣ .

(٣) سبق الاستشهاد بهذا البيت .

(٤) البرهان ٣٦٩/٣ .

أما اللفظي فهو : أن الفصل بين الفعل والفاعل في قوله : ﴿ حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾ أكثر منها في قوله : ﴿ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ ﴾ والحذف مع كثرة الحواجز أحسن .

وأما المعنوي فهو أن " مَنْ " في قوله : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ ﴾^(١) راجعة على الجماعة ، وهي مؤنثة لفظاً ؛ بدليل : ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا ﴾^(٢) ثم قال : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ ﴾^(١) ، أى : من تلك الأمم ، ولو قال : " ضَلَّتْ " لتعينت التاء - والكلامان واحد ، وإن كان معناه واحداً - فكان إثبات التاء أحسن من تركها ؛ لأنها ثابتة فيما هو من معنى الكلام المتأخر .

وأما : ﴿ قَرِيبًا هَدَىٰ وَقَرِيبًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾^(٢) ، فالفريق مذكر ، ولو قال : " ضَلُّوا " لكان بغير تاء ، وقوله : ﴿ حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾ في معناه ، فجاء بغير تاء ، وهذا أسلوب لطيف من أساليب العرب ، أن يدعوا حكم اللفظ الواجب في قياس لغتهم إذا كان في مرتبة كلمة لا يجب لها ذلك الحكم " .

العدول عن تأنيث فعل الفاعل المؤنث الحقيقي

قال تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ الممتحنة ١٠

وقال : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ الممتحنة ١٢

ورد الفعل في الآيتين خالياً من علامة التأنيث مع إسناده إلى الفاعل

(١) سورة النحل - آية رقم ٣٦ .

(٢) سورة الأعراف - آية رقم ٣٠ .

حقيقى التأنيث وقد اختلف تفسير كل من البصريين والكوفيين ، فلقد سَوَّغ البصريون التذكير ؛ للفصل بين الفاعل والفعل بالمفعول ، وهو الضمير الواقع مفعولاً للفعل ، وسأذكر بعد ذلك وجهة نظر كل من البصريين والكوفيين ، وينقل هذا الرأى كثير من كتب النحو ، فمن ذلك ما ذكره ابن يعيش بقوله (١) : " فإن فصل بينهما فاصل من مفعول أو جار ومجرور جاز سقوط علم التأنيث ، نحو قولهم : " حضر القاضى اليوم امرأة " ، لما فصل بالظرف والمفعول حسن ترك العلامة ؛ لأن الفاصل سدّ مسدّ علم التأنيث مع الاعتماد على دلالة الفاعل على التأنيث ، فأما قول جرير (٢) :

لقد وَلَدَ الأَخِيْطَلُ أمُّ سَوءٍ .: على باب استنها صُلْبٌ وشام
فالشاهد فيه : إسقاط علم التأنيث من الفعل مع كون تأنيث الفاعل حقيقياً
لوجود الفصل بالمفعول ... ومثله قول الآخر (٣) :

إن امرأَ غرّه منكن واحدة .: بعدى ويعدك فى الدنيا لمغرور
لم يقل غرته لكان الفصل ، ولو قاله لكان أحسن ، وفى الكتاب العزيز:
﴿ فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ ﴾ (٤) .

ولقد ردّ " أبو العباس المبرد " إسقاط العلامة مع المؤنث الحقيقى ومنع منه ، وإن كان بينهما فصل ، واحتج بأنه قد يشترك الرجال والنساء فى الأسماء .

ويرد ابن يعيش قول المبرد بقوله : " والسماع بخلاف ما ذهب إليه فهو تحليل فى مقابلة النص " أف .

(١) شرح المفصل ٩٢/٥ - ٩٣ .

(٢) سبق الاستشهاد بهذا البيت .

(٣) سبق الاستشهاد بهذا البيت .

(٤) سورة القصص - آية رقم ٢٥ .

وأبو حيان يجيزه مع استحسان التأنيث ، فيقول^(١) : " وإن فصل بغير
" إلا " كالفصل بالظرف والجار والمجرور والمفعول وما يجوز أن يفصل به
جاز لحاق التاء وهو أحسن ، وأن لا تلحق " أهـ .

ولقد سبق سيبويه بالقول بالاستحسان ، فهو يقول^(٢) : " وكلما طال الكلام
فهو أحسن نحو قولك : " حضر القاضي امرأة " ، لأنه إذا طال الكلام كان
الحذف أجمل ، وكأنه شيء يصير بدلاً من شيء كالمعاقبة ...

ومما جاء في القرآن مما حذف فيه التاء ، قوله عز وجل : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ
مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ ﴾^(٣) ، وقوله : ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ﴾^(٤) ، وهذا
النحو كثير في القرآن وهو في الواحدة إذا كانت من الأدميين أقل منه في
سائر الحيوان " أهـ .

من استعراض ما سبق من أقوال لبعض أئمة النحاة المتقدمين نوجز
أقوالهم فيما يأتي :

١ - المبرد يمنع ذلك وهو محجوج بما ذكر من شواهد في القرآن
والشعر .

٢ - كثير من نحاة البصرة وغيرهم يجيزون التذكير مع استحسان
التأنيث ، وكلما طال الفصل فالحذف أحسن وعلى رأسهم سيبويه .

التذكير في الفعل

١ - قال تعالى : ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ ﴾ البقرة ٤٨

(١) ارتشاف الضرب ٧٣٤ .

(٢) الكتاب ، المجلد الثاني ٣٤ .

(٣) سورة البقرة - آية رقم ٢٧٥ .

(٤) سورة آل عمران - آية رقم ١٠٥ .

فى المذكر والمؤنث لابن الأنبارى^(١) : " قرأت العوام بالتذكير على معنى " ولا يقبل منها شفع " ، وقرأ أبو عمرو : " ولا تقبل منها شفاعه " فأخرج الفعل مؤنثاً ؛ على لفظ " الشفاعه " ، وكذلك تقول : أعجبتنى ضربتك ، وأعجبتنى ضربتك على ما مضى من التفسير ، ومثلها : أفزعتنى صحبتك ، وأفزعتنى صحبتك " أهـ .

ويقول الأخفش^(٢) : " وأما قوله : ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ ﴾ ، فإنما ذكر الاسم المؤنث ؛ لأن كل مؤنث فرقت بينه وبين فعله حسن أن تذكر فعله ، إلا أن ذلك يقبح فى الإنسان وما أشبههم ممن يعقل ؛ لأن الذى يعقل أشد استحقاقاً للفعل ؛ وذلك أن هذا إنما يؤنث ويذكر ليفصل بين المعنيين ، والموات كالأرض والجدار ليس بينهما معنى كنعو ما بين الرجل والمرأة فكل ما لا يعقل يشبهه بالموات ، وما يعقل يشبه المرأة والرجل نحو قوله : ﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ ؛ لما أطاعوا صاروا كمن يعقل ، وقوله : ﴿ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾^(٣) ؛ ذكر الفعل حين فرق بينه وبين الاسم ، وقوله : ﴿ لَا يُؤْخَذُ مِنْكُمْ فِدْيَةٌ ﴾^(٤) ؛ ونقرأ " تؤخذ " ، وقد يقال ذلك فى الإنسان ، زعموا أنهم يقولون : حضر القاضى امرأة " أهـ أخفش .

٢ - قال تعالى : ﴿ لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا ﴾ الحج ٣٧

يقول أبو حاتم السجستاني^(٥) : " إذا قدمت فعل شىء مؤنث من غير

(١) المذكر والمؤنث ٦٢٠ .

(٢) معانى الأخفش ٩٠-٩١ .

(٣) سورة الحشر - آية رقم ٩ .

(٤) سورة الحديد - آية رقم ١٥ .

(٥) المذكر والمؤنث " باب تقديم الفعل " ص ٨٥ .

الحيوان ، فالتأنيث هو الوجه ، والتذكير جائز نحو قوله : ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِمِهِمْ ﴾ ^(٢) ، ولو كان : وما كانت صلاتهم لكانت جائزة ، وقوله : ﴿ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾ ^(٣) ، فإذا فرقت بين الفاعل المؤنث وفعله المتقدم له بشيء حسن التذكير ، وفي القرآن : ﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾ ^(٤) ، وبعدها : ﴿ وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾ ^(٥) ، وقوله : ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ ^(٦) ، و﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ ﴾ ^(٧) ، ويقرأ : ﴿ وَلَا " تُقْبَلُ " مِنْهَا شَفَاعَةٌ ﴾ ^(٨) ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا ﴾ و﴿ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ ﴾ ^(٩) ، و" يكن " ، و﴿ فَالْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنْكُمْ ﴾ ^(١٠) ، و" تؤخذ " وما أشبه ذلك .

فأما فعل الحيوان من مثل : قامت المرأة ، وفرت الناقة ، وعلفت الشاة فلا يكاد أحد يذكره ، وقد قالوا في حرف نادر : حضر القاضي امرأة ، ولا يقاس مثل هذا خاصة .

ويقولون : هذا الذي بين الفعل والفاعل سدّ مكان حرف التأنيث ، ومما حسن هذا الحرف الشاذّ النادر أن القاضي متقدم لا يؤخر عن موضعه ؛ إرادة التعظيم له بالتقديم " .

-
- (١) سورة الأنفال - آية رقم ٣٥ .
 - (٢) سورة النمل - آية رقم ٥١ .
 - (٣) سورة القيامة - آية رقم ٩ .
 - (٤) سورة هود - آية رقم ٦٧ .
 - (٥) سورة هود - آية رقم ٩٤ .
 - (٦) سورة الممتحنة - آية رقم ٤ .
 - (٧) سورة الممتحنة - آية رقم ٦ .
 - (٨) سورة البقرة - آية رقم ٤٨ .
 - (٩) سورة النساء - آية رقم ٧٣ .
 - (١٠) سورة الحديد - آية رقم ١٥ .
-

وقال أبو عبيد وابن الليث^(١) والأخفش^(٢) : إذا فرّق بين الفعل كان التذكير حسناً ، كقولك : تكلم في البيت أختك .

أ - واحتج " أبو عبيد " بقول الله عز وجل : ﴿ لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَاؤُهَا ﴾ ، فقال : اجتمعت القراء على تذكير الفعل^(٣) ، و " اللحوم " مؤنثة لما فرّق بينها وبين الفعل .

ب - وقال " الفراء " و " أبو العباس " : إنما حسّن تذكير الفعل في هذه الآية ، لأن الجحد تقدم ، فكأن المعنى : لن ينال الله شيء من لحومها ، وكان يعقوب الحضرمي يقرأ " لن تنال الله لحومها ولا دماؤها ولكن تناله النقوى منكم " بالتاء في الفعلين جميعاً^(٤) ، فأنت فعل اللحوم ، ولم يلتفت إلى التفريق والجحد .

وقال الشاعر - في تذكير فعل المؤنث لما فصل بينهما - أنشد الفراء^(٥) " البسيط " :

إن امرأ غره منكن واحدة . : بعدى وبعدك في الدنيا لمغرور^(٦)
وقوله تعالى : ﴿ زَيْنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾^(٧) ، يقول الفراء^(٨) :
" ولم يقل " زينت " ، وذلك جائز ، وإنما ذكر الفعل والاسم مؤنث ؛ لأنه مشتق من فعل في مذهب مصدر ، فمن أنت أخرج الكلام على اللفظ ، ومن

(١) رافع بن الليث المظفر .

(٢) القرطبي ٣٨٠/١ .

(٣) ينظر إملاء ما من به الرحمن ١٤٤/٢ تحقيق إبراهيم عوض .

(٤) ينظر مختصر شواذ القرآن ٩٥ ، ٩٦ .

(٥) معاني القرآن ٣٠٨/٢ ، الخصائص ٤١٤/٢ ، ابن يعيش ٩٣/٥ .

(٦) المذكر والمؤنث للأبنباري ٦١٧ ، ٦١٨ .

(٧) سورة البقرة - آية رقم ٢١٢ .

(٨) معاني الفراء ١٢٥/١ .

ذَكَرَ ذهب إلى تذكير المصدر ، ومثله : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَى ﴾^(١) ، ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ بِصَافِرٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾^(٢) ، ﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾^(٣) ، على ما فسرت لك .

فأما في الأسماء الموضوعية فلا تكاد العرب تذكر فعل مؤنث إلا في الشعر لضرورته .

وقد يكون الاسم غير مخلوق من فعل^(٤) ، ويكون فيه معنى تأنيث وهو مذكر فيجوز فيه تأنيث الفعل وتذكيره على اللفظ مرة وعلى المعنى مرة ، من ذلك قوله عز وجل : ﴿ وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ ﴾ ، ولم يقل : " كذبت " ولو قيلت لكان صوابا ، كما قال : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾ ، و ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ ﴾ ، ذهب إلى تأنيث الأمة ، ومثله في الشعر كثير ، منه قول الشاعر :

فإن كلابا هذه عشر أبطن . . . وأنت برئ من قبائلها العشر
فأما قول الله تبارك وتعالى : ﴿ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾ ، فإنه أريد به - والله أعلم - جمع الضياعان ، وليس قولهم : إنما ذكر فعل الشمس ، لأن الوقوف لا يحسن في الشمس حتى يكون معها القمر بشيء ، ولو كان هذا على ما قيل لقالوا : الشمس جمع والقمر ، ومثل هذا غير جائز ، وإن شئت ذكرته ؛ لأن " الشمس " اسم مؤنث ليس فيه هاء تدل على التأنيث ، والعرب ربما ذكرت فعل المؤنث إذا سقطت منه علامات التأنيث .
وفي البحر المحيط^(٥) : " وقراءة الجمهور : " زَيْن " على بناء الفعل

(١) سورة البقرة - آية رقم ٢٧٥ .

(٢) سورة الأنعام - آية رقم ١٠٤ .

(٣) سورة هود - آية رقم ٦٧ .

(٤) يريد المفردات الدالة على الجمع كاسم الجمع واسم الجنس الجمعي .

(٥) البحر المحيط ١٢٩/٢ .

للمفعول ولا يحتاج إلى إثبات علامة تانيث ؛ للفصل ولكون المؤنث غير حقيقى التانيث ، وقرأ ابن أبى عبله " زينت " بالتاء ، وتوجيهها ظاهر ؛ لأن المسند إليه الفعل مؤنث ، وحذف الفاعل لفهم المعنى ؛ وهو الله تعالى " أهـ .
وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ ﴾^(١) ، فى الكشف^(٢) : " فمن جاءه وعظ من الله وزجر بالنهى عن الربا " .

وفى البحر^(٣) : " حذف تاء التانيث من " جاءته " للفصل ، ولأن تانيث الموعظة مجازى ، وقرأ أبى والحسن " فمن جاءته " - بالتاء على الأصل - " ويقول ابن الأبارى^(٤) - أيضا - : " ذكر الفعل ؛ لأن الموعظة بتأويل الوعظ ، قال الشاعر^(٥) " الكامل " :

إن السماحة والمروعة ضُمَّتا .: قبرا بمرور على الطريق الواضح
فقال : " ضُمَّتا " ، ولم يقل " ضُمَّتا " ، لأنه حملة على معنى : إن السماح والمروعة .

وقال^(٦) - أيضا - : " قال الله عز وجل : ﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾^(٧) ، فذكر الفعل ، لأن " الصيحة " بمعنى " الصياح " .
وقال - أيضا - : " وقال الله عز وجل : ﴿ فَالْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنْكُمْ فِدْيَةٌ وَلَا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾^(٨) ، فقرأت العوام بتذكير " يؤخذ " ؛ لأن المعنى :

(١) سورة البقرة - آية رقم ٢٧٥ .

(٢) الكشف ٣١٦/١ .

(٣) البحر المحيط ٣٣٥/٢ .

(٤) المذكر والمؤنث ٦١٩ .

(٥) لزياد الأعجم ، انظر الشعر والشعراء ٤٣٠/١ ، ذيل امالى القالى ٩ ، الإنصاف ٧٦٣ .

(٦) المذكر والمؤنث ٦١٩ .

(٧) سورة هود - آية رقم ٦٧ .

(٨) سورة الحديد - آية رقم ١٥ .

فاليوم لا يؤخذ منكم " افتداء " ، وقرأ أبو جعفر المديني : " فساليوم لا تؤخذ منكم فدية " أم .

ويقول أبو على الفارسي^(١) : " إذا كان التأنيث حقيقياً لزمّت فعله ولم تحذف ، وذلك نحو : قامت المرأة ، وسارت الناقة .

وإذا كان غير حقيقي جاز أن تثبت ، وجاز أن تحذف ، فمما جاء فيه الأمران : قوله تعالى : ﴿ فَأَخَذْنَاهُمُ الصَّيْحَةَ ﴾^(٢) ، وفي الأخرى : ﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾^(٣) ، ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾^(٤) ، ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾^(٥) ، ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَى ﴾^(٦) ، ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾^(٧) ، ومما حذف في العلامة قوله : ﴿ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾^(٨) ، ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاء ﴾^(٩) ، ولا يكون على هذا إلا في الشعر^(١٠) :

لقد ولد الأخیطل أمٌ سوء . ∴

ويقول ابن جنى في فصل " الحمل على المعنى " ٤١١/٢ : " فمن تنكير المؤنث قوله^(١١) :

- (١) التكملة ٣٥٣ وما بعدها .
- (٢) سورة الحجر - آية رقم ٨٣ .
- (٣) سورة هود - آية رقم ٦٧ .
- (٤) سورة الممتحنة - آية رقم ٤ .
- (٥) سورة الممتحنة - آية رقم ٦ .
- (٦) سورة البقرة - آية رقم ٢٧٥ .
- (٧) سورة يونس - آية رقم ٥٧ .
- (٨) سورة القيامة - آية رقم ٩ .
- (٩) سورة الأنفال - آية رقم ٣٥ .

- (١٠) لجرير " وافر " ، انظر الإنصاف ١٧٥ ، معاني الفراء ٣٠٨/٢ ، ابن يعيش ٩٢/٥ .
- (١١) لعامر بن جوين الطائي ، انظر الخزانة ٢١/١ ، الكتاب ٢٤٠/١ ، وقد سبق هذا الشاهد .

فلا مزنة ودقت ودقها .: ولا أرض أبقل إيقالها
 ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان ، ومنه قول الله عز وجل : ﴿ فَلَمَّا
 رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي ﴾^(١) ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ
 مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ ﴾^(٢) ، لأن الموعظة والوعظ واحد .
 ويرى أحد الباحثين المحدثين : أن الموعظة - هنا - ليس المراد بها
 الكلمة الواعظة ؛ بل المراد بها الرسول ، أو الكتاب إضافة لكلام اللغويين^(٣) .

مما سبق نرى أن الأقوال في مسوِّغ تذكير الفعل في آية : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ
 مَوْعِظَةٌ ﴾:

- ١ - التذكير للفصل من الفاعل بالمفعول " الهاء " .
- ٢ - المؤنث " الفاعل " ليس حقيقياً .
- ٣ - لحمل " الفاعل " على التأويل بلفظ آخر ، فقدره :
 أ - غالبية المفسرين والنحويين بالوعظ .
 ب - وقدره أحدهم بأن " الموعظة " مراد بها " الفاعل " " الواعظ " وأطلق عليه " الرسول " أو " الكتاب " ، لأن أيًا منهما أو كليهما السبب المباشر والطريقة الناجعة لإيصال الوعظ إلى من يتعظ من البشر .
 وأرى أن أيًا من المسوّغات الثلاثة يمكن أن يقبل ويؤخذ به ، لأن الفصل بين الفعل والفاعل المؤنث - الحقيقي وغير الحقيقي - يجيز ترك التاء ، وإن كان الذكر مع الحقيقي أحسن .

(١) سورة الأنعام - آية رقم ٧٨ .

(٢) سورة البقرة - آية رقم ٢٧٥ .

(٣) أسلوب التعليب ١٣١ .

والحمل على المعنى جائز ومستساغ ومقبول عند كثير من النحاة واللغويين ، ومن ذلك ما أورده " السيوطى فى " الإتقان " فى التعليق على قوله تعالى : ﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ ﴾ (١) .
والإثبات - أيضا - حسن نحو : ﴿ وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾ (٢) ،
فجمع بينهما فى سورة هود .

وأشار بعضهم إلى ترجيح الحذف ، واستدل بأن الله قدّمه على الإثبات حيث جمع بينهما .

ويجوز الحذف - أيضا - مع عدم الفصل ، حيث الإسناد إلى ظاهره ، فإن كان إلى ضميره امتنع " أهـ .

وقوله تعالى : ﴿ يُجَبِّى إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (٣) ، يرى " الفراء " فى تذكير الفعل مع كون الفاعل مؤنثا ، أنه فرق بينهما بـ " إليه " كما قال الشاعر (٤) :

إن امرأ غره منكن واحدة .: بعدى وبعدك فى الدنيا لمغرور

التأنيث والتذكير

فى الأفعال المسندة إلى المجموع

يقودنا الحديث عن تأنيث الفعل وتذكيره مع المؤنث الحقيقى وغير الحقيقى إلى حكم التأنيث والتذكير عند إسناد الفعل إلى الفاعل المجموع وإن

(١) سورة هود - آية رقم ٦٧ .

(٢) سورة هود - آية رقم ٩٤ .

(٣) سورة القصص - آية رقم ٥٧ .

(٤) سبق ذكره .

كان قد تضمنه بعض ما قلناه في الفصل ، ولكن ما سبق كان في العموم - مفردًا كان الفاعل أو مجموعًا - ، والحديث عن تأنيث الجمع وتذكيره سيقودنا إلى النتيجة التي سيخلص القول إليها ، وفي ذلك يقول الزمخشري : " وتأنيث الجمع ليس بحقيقي ، ولذلك اتسع فيما أسند إليه إلحاق العلامة وتركها ، نقول : فعل الرجال والمسلمات " ، ويشرح ابن يعيش ذلك بقوله^(١) : إن الجمع يكسب الاسم تأنيثًا ؛ لأنه يصير في معنى الجماعة ، وذلك التأنيث ليس بحقيقي ؛ لأنه تأنيث الاسم لا تأنيث المعنى ؛ فهو بمنزلة الدار والنعل ونحوهما ، ولذلك إذا أسند إليه فعل جاز في فعله التذكير والتأنيث ، فالتأنيث لما ذكرناه من إرادة الجماعة والتذكير على إرادة الجمع ، ولا اعتبار بتأنيث واحده أو تذكيره ، ألا تراك نقول : قامت الرجال وقام النساء ، فتؤنث فعل الرجال مع أن الواحد منه مذكر وتذكر فعل النساء مع أن الواحد منه " امرأة " قال الله تعالى : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ﴾^(٢) ، ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾^(٣) ، ولا فرق بين العقلاء وغيرهم ، فالرجال والأيام في ذلك سواء ؛ لأن التأنيث للاسم لا للمسمى .

والكوفيون يزعمون أن التذكير للكثرة والتأنيث للقلة .

ولكنه يردف ذلك بأن عدم التفرقة بين جمع النساء وجمع الرجال عقلاء وغيرهم ليس مطلقًا ؛ بل ذلك خاص بجمع التكسير ، ويختلف القول في جمع التصحيح ، فيقول : " وما كان منه مجموعًا جمع السلامة ، فما كان منه لمؤنث نحو : المسلمات والهندات كان الوجه تأنيث الفعل ، وإن كان الجمع للمذكرين بالواو والنون ، فالوجه تذكير الفعل فيه نحو : قام الزيدون ، وإنما

(١) المفصل مع شرح ابن يعيش ١٠٣/٥ - ١٠٤ .

(٢) سورة الحجرات - آية رقم ١٤ .

(٣) سورة يوسف - آية رقم ٣٠ .

كان الوجه فيما كان مؤنثاً تأنيث الفعل ؛ لرجحان التأنيث فيه على التذكير ، وذلك أن التأنيث فيه من وجهين من جهة أن الواحد مؤنث ، وهو باق على صيغته ، وهو مع ذلك مقدر بالجماعة ، والتذكير من جهة واحدة ؛ وهو تقديره بالجمع .

وجمع المذكر - بالعكس - التذكير فيه من جهتين : أن الواحد باق ؛ وهو مذكر والثاني : أنه مقدر بالجمع وهو مذكر .

والتأنيث من جهة واحدة ؛ وهو : تقديره بالجماعة ، فرجح على التأنيث ، وقد ذكر بعضهم الأول ، وهو قليل ، قرأ حمزة والكسائي وابن عامر : " قَبْلَ أَنْ يَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي " أم .

ويقول ابن هشام : " إن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح أوجب التذكير في نحو : " قام الزيدون " والتأنيث في نحو : " قامت الهندات " .

خلافًا للكوفيين فيهما ، وللفارسي في المؤنث ، واحتجوا بنحو : ﴿ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ﴾^(١) ، و ﴿ إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾^(٢) ، وقول الشاعر^(٣) :

فبكى بناتي شجوهن وزوجتي . : والظاعنون إليّ ثم تصدّعوا
وأجيب :

- ١ - بأن البنين والبنات لم يسلم فيهما لفظ الواحد .
- ٢ - وبأن التذكير في " جاءك " للفصل .
- ٣ - أو لأن الأصل النساء المؤمنات .
- ٤ - أو لأن " ال " مقدرة باللاتي ، وهي اسم جمع .

(١) سورة يونس - آية رقم ٩٠ .

(٢) سورة الممتحنة - آية رقم ١٠ .

(٣) البيت لعبد بن الطيب من قصيدة رواها المفضل الضبي .

الفَصْلُ الرَّابِعُ الضمير (أ) التانيث

(١) قال تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾

المؤمنون ١١

١ - لسان العرب : الفردوس : أصله رومى عرب ، وهو البستان .
قال الفراء : هو عربى ، وقال ابن سيده : الفردوس : الوادى الخصيب
عند العرب كالبيستان ، وهو بلسان الروم : البستان .
قال الزجاج : وحقيقته : أنه البستان الذى يجمع ما يكون فى البساتين ،
وكذلك هو عند أهل كل لغة ، والفردوس : حديقة فى الجنة ... وقال
أهل اللغة : الفردوس - مذكر - ، وإنما أنت فى قوله تعالى : ﴿ هُمْ
فِيهَا ﴾ ؛ لأنه عنى به الجنة .

٢ - وفى المذكر والمؤنث^(١) : " والفردوس : يذكر ويؤنث ، وهو البستان
الذى فيه الكروم ، وقال الكلبي : هو بالرومية ، وقال غيره : هو
بالنبطية ، وقال الفراء : هو بالعربية .
والدليل على صحة قول الفراء : أن العرب قد ذكرت الفردوس فى
أشعارها ، قال حسان " الطويل " ^(٢) :

وإن ثواب الله كل مؤحد . : جنان من الفردوس فيها يُخلدُ

(١) المذكر والمؤنث لابن الأثير ٣٧٠ .

(٢) المذكر والمؤنث ٣٧٠ ، اللسان " فردوس " ، الديوان ص

وقال عبد الله بن رواحة " الخفيف " (١) :

فى جنان الفردوس ليس يخافو .: ن خروجا منها ولا تحويلا
وفى الكشف (٢) : " أنت " الفردوس " على تأويل الجنة ؛ وهو : البستان
الواسع الجامع لأصناف الثمر .

وفى المذكر والمؤنث لأبى حاتم السجستاني (٣) : " الفردوس : مذكر
سمعت أبا زيد يذكر ذلك ، ويدلك على تذكيره فى الدعاء " نسألك الفردوس
الأعلى " (٤) ، وإذا قصدت به الجنة أنثت ، قال : ﴿ الَّذِينَ يَرْتُونَ الْوُزْدُوسَ هُمْ
فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ فأنت على الجنة " .

(٢) قال تعالى : ﴿ وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ
مِنْهَا لَمَا يَشْقَقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ

اللَّهِ ﴾

البقرة ٧٤

فى البحر المحيط : " قرأ أبى والضحاك : " منها الأنهار " ، وقرأ
الجمهور : " منه " ، فالقراءة الأولى : حمل على المعنى ، وقراءة الجمهور
على اللفظ ؛ لأن " ما " لها - هنا - لفظ ومعنى ؛ لأن المراد به " الحجارة "
ولا يمكن أن يراد به مفرد المعنى فيكون لفظه ومعناه واحدا ... وقد ذهب
بعضهم إلى أن الحجر الذى يتفجر منه الأنهار هو الحجر الذى ضربه موسى
بعصاه فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا ... وقرأ الجمهور " يشقق " - بتشديد

(١) المذكر والمؤنث ، الزاهر ٣٢٥ .

(٢) الكشف ١٧٣/٣ .

(٣) المذكر والمؤنث ١٤٣ .

(٤) لأن " الأعلى " من صفات الذكران ، لأنه " أفعل " ، ولو كان مؤنثا لقال " العليا " كما قال
الأكبر والكبرى ، والأصغر والصغرى .

الشين -- وأصله : يَشَقُّق ؛ فادغم التاء في الشين ، وقرأ الأعمش : " تَشَقُّق " -- بالتاء والشين المخففة -- على الأصل ، ورأيته معزوة لابن مصرف ... قال أبو حاتم : يجوز " لما تَتَفَجَّر " -- بالتاء -- ولا يجوز " تَشَقُّق " -- بالتاء -- لأنه إذا قال : " تَتَفَجَّر " ؛ فأنثته لتأنيث الأنهار ، ولا يكون في " تَشَقُّق " ، وقال " أبو جعفر النحاس " : يجوز ما أنكره " أبو حاتم " حملاً على المعنى ؛ لأن المعنى : وإن منها للحجارة التي تَشَقُّق ، وأما " يشَقُّق " بالياء فمحمول على اللفظ . انتهى .

وهو كلام صحيح ، ولم ينقل -- هنا -- أن أحداً قرأ " منها الماء " فبعيد على المعنى إنما نقل ذلك في قوله : ﴿ لَمَّا يَنْفَجِّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ ﴾ ، فكان قوله : " يتفجر " حملاً على اللفظ و" منها " حملاً على المعنى ، ومُحَسَّن هذا -- هنا -- أنه ولي الضمير جمعٌ ، وهو " الأنهار " فناسب السمع الجمع ، ولأن " الأنهار " من حيث هي جمع يبعد في العادة أن تخرج من حجر واحد ؛ وإنما تخرج الأنهار من أحجار ؛ فلذلك ناسب مراعاة المعنى ، وأما " فيخرج منه الماء " ، فالماء ليس جمعاً ، فلا يناسب فيه حمل " منه " على المعنى ؛ بل أجرى " يشقق " و" منه " على اللفظ " أهـ .

(ب) التذكير

(١) قال تعالى : ﴿ ثُمَّ إِذَا حَوَّلْنَا نِعْمَةً مِّنَّا قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ

الزمر ٤٩

بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ

يقول الزمخشري^(١) : " فإن قلت : لم ذكر الضمير في " أُوتِيتُهُ " وهو

(١) الكشاف ١٢٩/٤ .

للنعمة ؟ " قلت : ذهبا يه إلى المعنى ، لأن قوله : ﴿ نِعْمَةٌ مِّمَّا ﴾ شيئا من النعم وقسما منها .

ويحتمل أن تكون " ما " فى " إنما " موصولة لا كافّة ، فيرجع إليها الضمير على معنى : إن الذى أوتيته على علم ... فإن قلت : كيف ذكر الضمير ثم أنت ؟

قلت : حملا على المعنى أولاً ، وعلى اللفظ آخرًا ، ولأن الخبر لما كان مؤنثًا ؛ أعنى " فتنة " ساغ تأنيث المبتدأ لأجله ؛ لأنه فى معناه كقولهم : ما جاءت حاجتك .

ويقول " أبو حيان " (١) : " وذكر الضمير فى " أوتيته " ، وإن كان عائدا على النعمة ؛ لأن معناها مذكر وهو " الأنعام " أو المال على قول من شرح النعمة بالمال ، أو المعنى : شيئا من النعمة ، أو لأنها تشتمل على مذكر ومؤنث فغلب المذكر .

وقيل : " ما " موصولة ، والضمير عائدا على " ما " ؛ أى : قال : إن الذى أوتيته على علم منى ، أى بوجه المكاسب والمتاجر .

(٢) قال تعالى : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ

وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾ النساء ٨

يقول الأخفش (٢) : " فارزقوهم منه ؛ لأن معناه : المال والميراث فذكر على المعنى " أهـ .

ويرى الزمخشري أن الضمير لما ترك الوالدان والأقربون فى الآية

(١) البحر المحيط ٤٣٣/٧ .

(٢) معاني الأخفش ٢٢٨ .

السابقة : ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾^(١) أهـ .

فنرى أن " الزمخشري " حمله - أيضا - على المعنى وإن أعاد الضمير إلى ما اشتملت عليه لفظة " ما " ، على أن " ما " اسم موصول بمعنى " الذى " ، وهو مذكر ، وما اشتمل عليه معنى " ما " ، وهو المتروك من المال لم يختلف عما سبق فى أن مرجع الضمير فى كلا التفسيرين هو المال الموروث والمتروك .

ويرى أبو حيان^(٢) أن الضمير فى " منه " يرجع إلى واحد من اثنين :
 ١ - عائد على المال المقسوم ، فهو - أيضا - يحمله على المعنى ، ولكنه يرى أن ذلك مستفاد من لفظ " القسمة " لأنها بمعنى المقسوم والمقسوم مال وميراث تركه الميت للورثة ، وهو مذكر لفظاً .
 ٢ - ويذكر - أيضا - رأى السابق ، وهو عوده على " ما " .
 من ذلك نرى أن كلا من " الأخفش " ، والرأى الثانى الذى ذكره أبو حيان قد جعل " القسمة " المصدر قد ضمنت معنى اسم المفعول " المقسوم " .
 أما رأى " الزمخشري " وهو عوده على " ما " وقد فسرت بالذى وصلتها " ترك " - فهما معا - بمعنى المتروك .
 ورأى أن كلا التقديرين مقبول ، وإن كان الأول أرجح وأولى ، لأن الثانى يحتاج إلى تأويل " ما " بالذى ودمج الموصول وصلته للخروج بالمعنى المطلوب ، أما الأول فلا يحتاج إلى تقدير هذا .

(١) سورة النساء - آية رقم ٧ ، الكشاف ٤٦٧/١ .

(٢) البحر المحيط ١٧٦/٣ .

(٣) قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْنِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾

البقرة ٤٨

فى البحر المحيط^(١) : " ولا هم ينصرون " أتى بالضمير مجموعاً على معنى : " نفس " ؛ لأنها نكرة فى سياق النفى فتعم ، كقوله تعالى : ﴿ فَمَا مِنْكُمْ مَنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾ .

وأتى به مذكراً ؛ لأنه أريد بالنفوس : الأشخاص كقولهم : " ثلاثة أنفس " وجعل حرف النفى منسحباً على جملة اسمية ؛ ليكون الضمير مذكوراً مرتين ، فيتأكد ذكر المنفى عنه النصر بذكره مرتين .

وحسن الحمل على المعنى : كون ذلك فى آخر فاصلة فيحصل بذلك التناسب فى الفواصل ، بخلاف أن لو جاء : " ولا تنصر " ؛ إذ كان يفوت التناسب " .

(٤) قَالَ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ ﴾

آل عمران ٤٥

١ - يقول الأخفش^(٢) : " وأما قوله تعالى : ﴿ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ ﴾ ؛ فإنه جعل الكلمة هى " عيسى " ؛ لأنه فى المعنى كذلك ، كما قال : ﴿ أَنْ نَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى ﴾ ، ثم قال : ﴿ بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا ﴾ ، وكما قالوا : " ذو النُدية " لأن يده كانت مثل " الندى " كانت قصيرة

(١) البحر المحيط ١/١٩٠ .

(٢) معانى الأخفش ١/٢٠٤ .

قريبة من ثديه ، فجعلها كأن اسمها " ثديّة " ، ولولا ذلك لم تدخل الهاء
في التصغير " أهـ .

٢ - وفي الكشف : " فإن قلت : لم ذكر ضمير الكلمة ؟ قلت : لأن المسمّى
بها مذكّر .

٣ - وفي البحر : " والضمير في " اسمه " عائد على " الكلمة " ؛ على معنى :
نيسرك بمكوّن منه ، أو بوجود من الله " أهـ .

الخلاصة

وفيها نتائج البحث

أولاً : الإشارة

(١) الإشارة بلفظ " هذا " إلى المفرد المؤنث

١- في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي ﴾ وكل التفسيرات لم تخرج عن " الحمل على المعنى " .

٢- وقوله تعالى : ﴿ قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي ﴾

الإشارة إلى " الردم " ، والقوة عليه ، والانتفاع به ، وهذا هو الأرجح لاتساق الأسلوب .

٣- وقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۖ إِلَّا مَن رَّجِمَ رَبُّكَ وَلَذَلِكَ خَلَقَهُمْ ﴾

يترجح قول الزمخشري أن ذلك إشارة إلى ما دل عليه الكلام أولاً من التمكين والاختيار الذي كان عنه الاختلاف ، وهذا أنسب الأقوال .

(٢) الإشارة إلى جمع التكسير لمؤنث بلفظ المفرد

١ - هذا

قال تعالى : ﴿ هَذَا بَصَائِرُ ﴾

أى القرآن ؛ جعل ما فيه من معالم الدين والشرائع بمنزلة البصائر .

٢ - تلك

١- قال تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ﴾

الراجع في نظر الباحث أنه على تقدير تلك المقالة بعض أمانيتهم .

٢- قال تعالى : ﴿ وَتِلْكَ الْقُرَى أَمْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا ﴾

" القرى " جمع تكسير ، وحكمه حكم المؤنثة في :

١ - الوصف .

٢ - وعود الضمير .

٣ - وفي غير ذلك ، ومنها : اسم الإشارة .

٣ - هذه

قال تعالى : ﴿ وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا ﴾
القول هنا ما قيل في الآية السابقة : ﴿ وَتِلْكَ الْقُرَى أَمْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا ﴾

(٣) الإشارة إلى جمع التكسير لمذكر

بما يشار به للمفردة المؤنثة

١ - تلك

قال تعالى : ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾

أشير إلى " الرسل " وهو جمع تكسير لمذكر بـ " تلك " التي يشار بها

للمفردة المؤنثة ، وذلك :

- ١ - لأن جمع التكسير حكمه حكم المؤنثة .
 ٢ - ولأنه يحمل على معنى الجماعة ؛ ولذلك أعطى حكم هذا اللفظ ،
 فأشير بما يشار به إليه ، كما جاز ذلك في ضميره ونعته .

٢- هذه

قال تعالى : ﴿ وَهَذِهِ الْأَنْمَارُ تُجْرَى مِنْ تَحْتِي ﴾

يقال في الإشارة للجمع بـ " هذه " ما قيل في الإشارة بـ " تلك " وإن اختلفت اللفظتان ، وذلك لداع بلاغي ، فالإشارة بـ " تلك " في الآية السابقة تشير إلى البعد في المكانة وارتفاع شأنهم ، أما الإشارة بـ " هذه " هنا فللقرب المكاني .

(٤) الإشارة إلى جمع التصحيح بلفظ " هذا "

قال تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا ﴾
 الإشارة إلى " الخلق " ، وهو مصدر أريد به " المخلوق " .

(٥) الإشارة إلى المثني المؤنث بلفظ " هذا "

قال تعالى : ﴿ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بُكْرٌ عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾
 الأرجح أن ذلك مما حذف منه المعطوف ؛ لدلالة المعنى عليه ،
 والتقدير : عوان بين " ذلك " و " هذا " ، وإلى ذلك ذهب " أبو حيان " ورأيه
 أقرب إلى القبول من غيره .

(٦) الإشارة إلى المثنى المؤنث

بما يشار به للمثنى المذكر

قال تعالى : ﴿ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ ﴾

إشارة إلى العصا واليد وذكر اسم الإشارة لتذكير الخبر وهو " برهانان " والأصل : تطابقهما .

ثانيا : الصفات

ما جاء من الصفات بدون التاء

(١) زنة " فعيل "

١ - قال تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾

في تذكير " قريب " آراء أقربها :

١ - تأويل " الرحمة " بالرحم .

٢ - أي بمعنى العفو والغفران .

٢ - قال تعالى : ﴿ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾

ورد في ذلك آراء أقربها أنها من " رم " المتعدى فهو " فعيل " بمعنى

مفعول " .

٣ - قال تعالى : ﴿ وَمَا يُذْرِكْ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾

١ - " الساعة " بمعنى البعث .

٢ - على حذف مضاف مذكر ، أي " لعلّ مجئ الساعة قريب " .

(٢) من الصفات المذكرة

ما ورد في قوله تعالى : ﴿ السَّمَاءُ مُنْقَطِرٌ بِهِ ﴾

أقرب الأوجه إلى القبول أن يراد بالسماء " السقف " وهو مذكر ، ويرجحه قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا ﴾ .

(٣) ما جاء من الصفات بزنة " فاعل "

١ - قال تعالى : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾

الأقرب أن المعنى " جماعات " جمع " عُنُق " ؛ يقال : عُنُق من الناس ، و " العنق " مذكر وقد أشعر التعبير بالأعناق الخضوع والذلة .

٢ - قال تعالى : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾

أتى بلفظ الجمع الذى يطلق على العقلاء ؛ لأن السجود من شأن من يعقل ، فنزل ما لا يعقل منزلة من يعقل .

٣ - قال تعالى : ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾

١ - أما العدول عن لفظ المؤنث إلى لفظ المذكر للعقلاء فلداغ بلاغى وهو أن النداء وتلبيته لا يكون إلا للعقلاء ، ولما نودى من لا يعقل وأذن للأمر واستجاب نزل منزلة من يعقل .

٢ - وأما العدول عن التثنية إلى الجمع ؛ فلأنه لما كانت كل من السماء

والأرض يشتمل على من فيها من ذكر وأنثى من كل الأجناس جئ
بلفظ الجمع للتعبير عنهما وما فيهما من الكائنات المختلفة ، وغلب
جنس الذكور على الإناث .

٤ - قال تعالى : ﴿ جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ ﴾

أحسن ما قيل في مجئ الوصف " عاصف " - بدون تاء - ما قاله ابن
يعيش^(١) : " لم يأتوا فيه بالتاء - وإن كان وصفاً - للمؤنث ؛ لأنه لم يجر
على الفعل " .

(٤) " فعول " بمعنى " فاعل " بدون التاء

١ - قال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا ﴾

إذا كانت " فعول " بمعنى " فاعل " لم تدخله هاء التأنيث نعتاً لمؤنث ،
ومن ذلك : امرأة ظلم و غضوب وقتول ، فصرفت عن " فاعلة " إلى " فعول
" فلم تدخلها هاء التأنيث .

٢ - قال تعالى : ﴿ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴾

وقال تعالى : ﴿ يَا وَيْلَتَى أَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ ﴾

يقولون : عَجُوز وولود للمرأة ، وكذلك : شُكُور وصَبُور ؛ لما أرادوا
المبالغة ؛ لأن المعنى : بالغة العجز .

(١) شرح المفصل ١٠٠/٥ .

تأنيث الصفة

(١) " فِعُول " بمعنى " مفعول "

في مصحف عبد الله بن مسعود قوله تعالى : ﴿ فَمِنْهَا رَكُوبَتُهُمْ ﴾
 أنت على الأصل ؛ لأن " فعولاً " بمعنى " مفعول " دخلته الهاء ؛ ليفرقوا
 بين ما له الفعل ، وما الفعل واقع عليه ، أما التذكير فلأنهم وصفوا بعض
 المذكر ببعض المؤنث فقالوا : ناقة جنوب ، وجزور ، وحلوج على خلاف
 الأصل .

(٢) " فاعلة " وصفاً للمؤنث

قال تعالى : ﴿ وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً ﴾

إذا كانت الصفة مما يجرى على الفعل لحقتها التاء ، فإنه لما أراد الحدث
 أنت الصفة ؛ أى " تعصف " .

(٣) الصفة " مرضعة "

قال تعالى : ﴿ يَوْمَ تَرَوْنها تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ ﴾

أنثت الصفة - هنا - لأنه أريد بها أن تجرى على الفعل ، ولم يرد بها
 النسب ، ولو أراد الصفة - أى غير الجارية - لقال : مرضع .

ما دخلته التاء من أوصاف المذكر

أ - ما جاء على " فُعَلَة "

قال تعالى : ﴿ وَيَلْ لَّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٌ ﴾

دخلت التاء للمبالغة في الصفة مثل : " علامة " و " نسبة " للكثير العلم
وللعالم بالأنساب ...

ب - ما جاء على " فُعْلَة "

قال تعالى : ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا ﴾
الأرجح أن " أمة " بمعنى " مأموم " ، " فُعْلَة " بمعنى " مفعول " ؛ يومه
الناس ويقصدونه ، ليأخذوا منه الخير .

التأنيث والتذكير في الفعل

١ - التأنيث

(١) قال تعالى : ﴿ ثُمَّ لَمْ تُكُنْ فَتُنَتُّهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبُّنَا مَا كُنَّا
مُشْرِكِينَ ﴾

قراءة الجمهور " تكن " بالتاء ، وقرأ حمزة والكسائي " يكن " ، وقرأ
الابن وحفص " فتنتتهم " بالرفع ، وقرأ " فتنتتهم " بالنصب .

١ - على قراءة الجمهور " التأنيث " على الأصل لتأنيث " الفتنة " .

٢ - ومن قرأ " ثم لم يكن " ورفع " فتنة " - أيضاً - ولم يؤنث الفعل :

أ - لكون التأنيث مجازياً .

ب - أو لوقوعها من حيث المعنى على مذكر وهو الخبر " إلا أن
قالوا " .

٣ - ومن قرأ " ثم لم تكن فتنتهم " - بالنصب - فالأحسن أن يقدر " إلا "

أن قالوا " مؤنثاً ؛ أى لم تكن فتنتهم إلا مقالتهم ؛ فيقدر ما بعد " إلا " .
هو الاسم .

(٢) قال تعالى : ﴿ لَا تَقْتُلُوا يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِي غَيَابَةِ الْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾ في قراءة " تلتقطه " .

يقول الزمخشري : " لأن " بعض السيارة " سيارة ، ولعله يعطى مفهوم اكتساب بعض التأنيث من المضاف إليه المؤنث ، ولم يخرج قول غيره عن ذلك .

(٣) قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا ﴾ في قراءة الجحدرى والإسوارى ويعقوب " تقنت " .

بتاء التأنيث حملاً على المعنى ، وهذا لوجود " من " ، فإن لفظها واحد مذكر ، ومعناها معنى الجنس ؛ لإبهامها ، تقع على الواحد والاثنين والجماعة والمذكر والمؤنث .

وقال تعالى : ﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا ﴾

١ - قراءة الجمهور " يأتى " و " ينفع " على الأصل ، لأن الفاعل " بعض " و " إيمان " مذكران .

٢ - وقرأ ابن عمر وابن سيرين وأبو العالية " تأتى " - بالتاء - مثل : " تلتقطه بعض السيارة " .

وهذا التأنيث ، لأن بعض المذكر أضيف إليه " آيات " - المؤنث - فاكْتَسَب التأنيث بإضافته إلى مؤنث .

٣ - وقرأ " ابن سيرين " : " لا تنفع " - بالتاء - ، فقليل : إن الإيمان والنفس كل منهما مشتمل على الآخر ، فأنت الإيمان ؛ إذ هو من النفس وبها ،

نقل ذلك النحاس عن سيبويه ، ويحتمل أن يكون أنث على معنى " الإيمان " ، وهو المعرفة والعقيدة ؛ لكونه فى المعنى " طاعة وإنابة " .

(٤) قال تعالى : ﴿ يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ حَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَاوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ ﴾

- ١ - أنث فعل " المِثْقَال " ؛ لإضافته إلى الجنة .
- ٢ - وقراءة نافع " مِثْقَالٌ " - بالرفع - على أن " تَكُ " تامة ، وهى قراءة الأعرج وأبى جعفر ، وأخبر عن " مِثْقَال " - وهو مذكر - إخباراً لمؤنث ، لإضافته إلى مؤنث فكأنه قال : " إن تَكُ زنة حبة " .
- ٣ - وقرأ باقى السبعة - بالنصب - على أن " تَكُ " ناقصة واسمها ضمير يفهم من سياق الكلام ، تقديره : هى ؛ أى التى سألت عنها .

قوله تعالى : ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾ الفرق بينهما : أن " مَنْ " فى قوله : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ ﴾ راجعة على الجماعة ، وهى مؤنثة لفظاً ؛ بدليل : ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا ﴾ .

وأما : ﴿ فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾ فالفرق مذكر .

العدول عن تانيث فعل الفاعل المؤنث الحقيقى

قال تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ الممتحنة ١٠

الممتحنة ١١

وقال تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾

سوّغ البصريون التذكير للفصل بين الفاعل والفعل بالمفعول ، وهو :
الضمير الواقع مفعولاً للفعل مع استحسان التأنيث إذا كان الفصل قصيراً .

٢ - التذكير

(١) قال تعالى : ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ ﴾

وقال تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾

وقال تعالى : ﴿ فَالْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنْكُمْ فِدْيَةٌ ﴾

أحسن ما قيل في هذا قول الأخفش " كل مؤنث فرقت بينه وبين فعله
حسن أن تذكر فعله " .

(٢) قال تعالى : ﴿ لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا ﴾

يقول أبو حاتم ^(١) : " إذا قدمت فعل شيء مؤنث من غير الحيوان فالتأنيث
الوجه ، والتذكير جائز نحو قوله : ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ ﴾ ، وقوله : ﴿ كَيْفَ
كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ ﴾ ولو قال : " وما كانت صلاتهم " لكانت جائزة ، وقال :
﴿ وَجَمِيعَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ﴾ .

(٣) قال تعالى : ﴿ زَيْنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا ﴾

١ - يذهب " الفراء " إلى أن تأنيث الفعل جائز ، وإنما ذكر الفعل ، والاسم
مؤنث لأنه مشتق من فعل في مذهب مصدر :

(١) المذكر والمؤنث ٧٥ .

أ - فمن أنت أخرج الكلام على اللفظ .

ب- ومن ذكر ذهب إلى تذكير المصدر ، ومثل ذلك ما جاء في الآيات الآتية :

﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَى ﴾ .

﴿ قَدْ جَاءَكُمْ بِصَافِرٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ .

﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾ .

٢ - ويرى أبو حيان أن التذكير في الآية على قراءة الجمهور " زَيْن " لا يحتاج إلى إثبات علامة تأنيث لأمرين :

أ - للفصل . ب- ولكون المؤنث غير حقيقي .

وأرى أن ما ذكره " أبو حيان " أولى مما ذكره " الفراء " ؛ لأن ما لا يحتاج إلى تقدير وتأويل أولى مما يحتاج .

(٤) قال تعالى : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَى ﴾

في " البحر المحيط " أن حذف التاء لأمرين :

١ - للفصل . ٢ - لكون التأنيث مجازياً .

(٥) قال تعالى : ﴿ يُجِبِّي إِلَيْهِ ثُمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾

التذكير هنا في الفعل مع كون نائب الفاعل جاء بصيغة جمع التصحيح :

١ - للفصل بين الفعل والفاعل .

٢ - ولكون نائب الفاعل مؤنثاً غير حقيقي .

التأنيث والتذكير

فى الأفعال المسندة إلى الجموع

قال تعالى : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ﴾

وقال تعالى : ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾

القول الفصل فى هذا : أن تأنيث الجمع غير حقيقى ، لأن الجمع يكسب الاسم تأنيثاً : لأنه يصير فى معنى " الجماعة " والتذكير على إرادة الجمع .

جمع التصحيح

(١) قال تعالى : ﴿ قَبْلَ أَنْ تَنْفَذَ كَلِمَاتُ رَبِّى ﴾

فى قراءة حمزة والكسائى وابن عامر - بالياء - " ينفذ " .
يقول " الزمخشري " : " إن الوجه فيما كان مؤنثاً تأنيث الفعل ؛ لرجحان التأنيث فيه على التذكير ، وذلك من وجهين :
١ - أن الواحد مؤنث ، وهو باق على صيغته .
٢ - وهو مع ذلك مقدر بالجماعة .
وذكر الفعل فى هذه الآية لكون المؤنث غير حقيقى .

(٢) قال تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِى آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ﴾

وقال تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾

يذكر " ابن هشام " أن سلامة نظم الواحد فى جمعى التصحيح أوجببت التذكير فى نحو : قام الزيدون ، والتأنيث فى نحو : قامت الهندات .
وخالف الكوفيون فى هذا ، ووافقهم الفارسي فى المؤنث ، واحتجوا

لرأيهم بالآيتين السابقتين ، ويقول الشاعر :

فبكى بناتى شجوهن وزوجتى .: والظاعنون إلىّ ثم تصدّعوا

وأجاب الجمهور عن " البنين " و " البنات " بأن :

١ - " البنين " و " البنات " لم يسلم فيهما بناء الواحد .

٢ - ويأن التذكير فى " جاعك " للفصل بين الفعل والفاعل .

٣ - أو لأن الأصل : النساء المؤمنات ، فهو صفة لموصوف محذوف ،

وذلك الموصوف هو الفاعل و " النساء " ليس جمعاً سالماً .

٤ - أن " ال " فى " المؤمنات " اسم موصول مقدر باللاتى ، والفاعل على

هذا التقدير هو " ال " ، و " اللاتى " اسم جمع واسم الجمع لا يجب تأنيث

الفعل له .

تأنيث الضمير وتذكيره

١ - التأنيث

(١) قال تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾

" الفردوس " مذكر ، وإنما أنث ؛ لأنه بمعنى " الجنة " .

(٢) قال تعالى : ﴿ وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ ﴾ قرأ أبى

والضحاك " منها الأنهار " وقرأ الجمهور " منه " .

فالقراءة الأولى " منها " حمل على معنى " ما " ؛ لأن المراد منها

" الحجارة " ، والقراءة الثانية " منه " حمل على لفظ " ما " فهو مذكر ،

وكلا التقديرين سليم ، لأن " ما " لها لفظ ومعنى .

التذكير في الضمير

(١) قَالَ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ إِذَا حَوَّلْنَا نِعْمَةً مِّنَّا قَالَ إِنَّمَا أُوتِيْتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ
بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ ﴾

أولاً : ذكر الضمير في " أُوتِيْتُهُ " ، وهو راجع إلى النعمة .
ثانياً : تأنيث الضمير " هي " : بحمله على المعنى أولاً ، وعلى اللفظ
آخرًا ولأن الخير مؤنث .

(٢) قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ
وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾

ذكر الضمير في " منه " بالحمل على المعنى ، مفسراً بالمال والميراث .

(٣) قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَأَنْقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا
يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾

١ - أتى بالضمير مجموعاً " ولا هم ينصرون " على معنى " نفس " إذ النكرة
في سياق النفي تعم ؛ أي " نفوس " .

٢ - وأتى به مذكراً ؛ لأنه حمله على معنى " الأشخاص " .
وحسن الحمل على المعنى كون ذلك في آخر فاصلة ، فيحصل بذلك
التناسب في الفواصل ، بخلاف ما لو جاء " ولا تنصر " ؛ إذ كان يفوت
التناسب .

(٤) قَالَ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ ﴾

المراد بالكلمة " عيسى " عليه السلام ؛ لأنه في المعنى ناشئ عن كلمة
الله بقوله تعالى للشيء " كن فيكون " .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

أهم المصادر والمراجع

- ١ - أبيات النحو فى تفسير البحر المحيط ، تأليف شعاع إبراهيم عبد الرحمن المنصور ، توزيع مكتبة دار التراث ، مكة المكرمة .
- ٢ - الإتيقان فى علوم القرآن للسيوطى ، ضبط وتصحيح محمد سالم هاشم ، منشورات محمد على بيضون .
- ٣ - أسلوب التغليب فى القرآن الكريم ، د/ محمود عبد العظيم صفا ، مطبعة الأمانة شارع جزيرة بدران ، شببرا ، مصر ، سنة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- ٤ - الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطى ، دار الحديث للطباعة والنشر ، بيروت سنة ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- ٥ - إعراب الحديث النبوى للعكرى ، تحقيق عبد الإله نيهان ، دمشق ، م. زيد بن ثابت ، سنة ٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .
- ٦ - إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس تحقيق د/ زهير غازى زاهد ، إحياء التراث ٢٦ ، وزارة الأوقاف ، الجمهورية العراقية .
- ٧ - أمالى ابن الحاجب لأبى عمرو عثمان بن الحاجب ، دراسة وتحقيق د/ محمد صالح قدارة ، دار الجيل ، بيروت .
- ٨ - الأمالى الشجرية لابن الشجرى حيدرأباد سنة ١٣٤٩هـ .
- ٩ - الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات بن الأنبارى ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد .
- ١٠ - البحر المحيط لأبى حيان ، دار الفكر مصور عن مطبعة السعادة ، مصر ، سنة ١٣٢٩هـ .

- ١١ - بدائع الفوائد لابن القيم الجوزية ، مكتبة القاهرة ، الصناديقية ، ميدان الأزهر ، مصر .
- ١٢ - البرهان في علوم القرآن ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، نشر دار المعرفة للطباعة ، بيروت .
- ١٣ - بلاغة القرآن للشيخ محمد الخضر حسين ، المطبعة التعاونية ، دمشق ، نشر على الرضا التونسي ، سنة ١٣٩١هـ / ١٩٧١م .
- ١٤ - التصريح على التوضيح مع حاشية يس ، المطبعة الأزهرية ، سنة ١٣٢٦هـ .
- ١٥ - التكملة لأبى على الفارسي ، تحقيق ودراسة د/ كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية ، سنة ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م .
- ١٦ - تهذيب اللغة للأزهري .
- ١٧ - حماسة أبى تمام ، تحقيق د/ عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان ، مطبوعات المجلس العلمي (١٤) لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- ١٨ - خزانة الأدب ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي .
- ١٩ - الخصائص لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار .
- ٢٠ - الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي ، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية .
- ٢١ - الدر المصون للسمين الحلبي ، تحقيق د/ أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- ٢٢ - شرح ابن عقيل على الألفية ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .

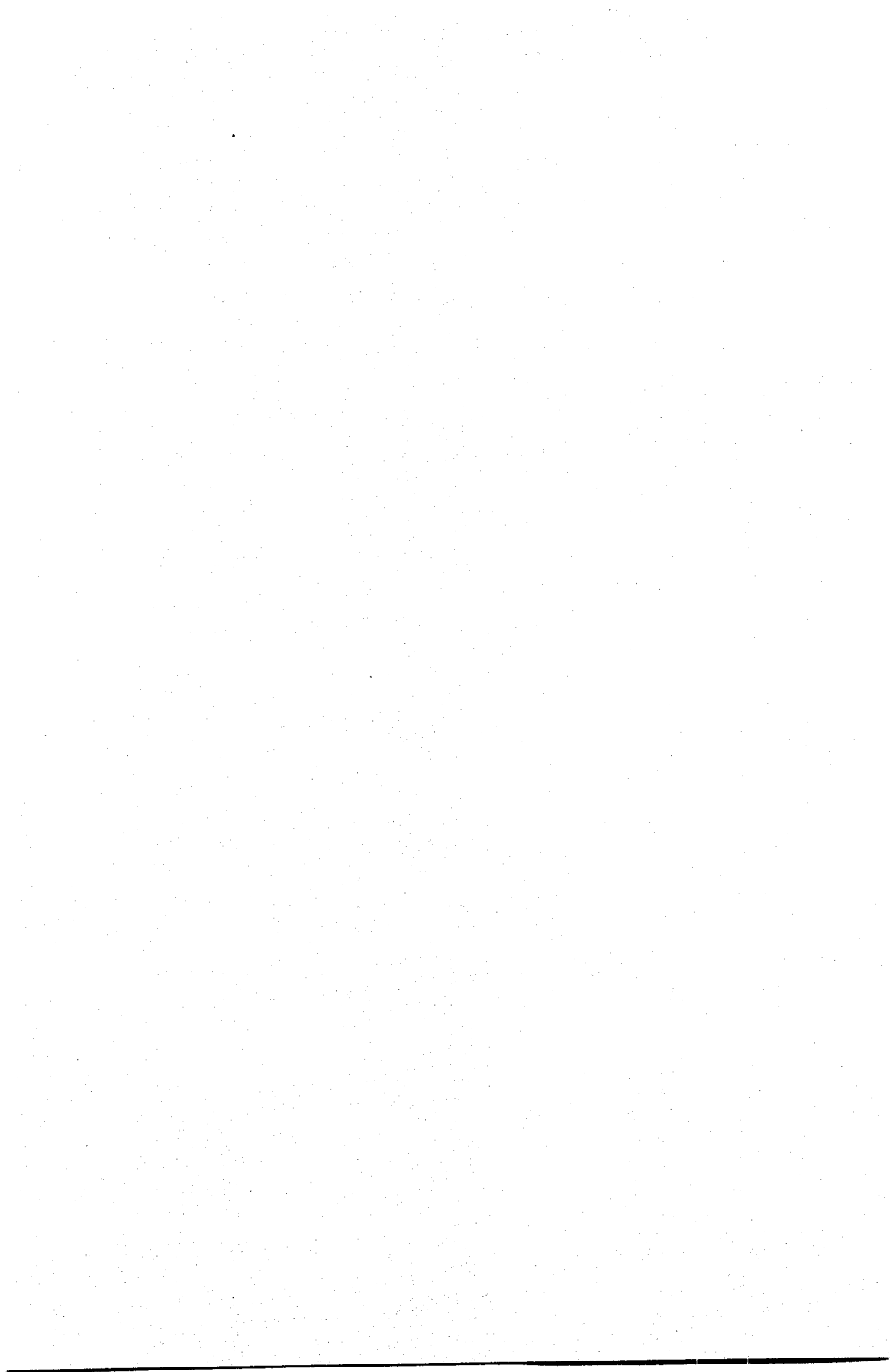
- ٢٣ - شرح الأشموني على الألفية ، القاهرة ، مطبعة الاستقامة ، سنة ١٣٦٦هـ / ١٩٤٧م .
- ٢٤ - شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحى السيد ، منشورات محمد على بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٢٥ - شرح شافية ابن الحاجب لرضى الدين الاسترأبادى ، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفراف ومحمد محيى الدين عبد الحميد .
- ٢٦ - شرح كافية ابن الحاجب لرضى الدين الاسترأبادى ، قدّم له ووضع حواشيه وفهرسه د/ راميل بديع يعقوب ، منشورات محمد على بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٢٧ - شرح الكافية الشافية لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك ، تحقيق د/ عبد المنعم هريدى .
- ٢٨ - شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب .
- ٢٩ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ، القاهرة ، دار العروبة ، سنة ١٩٥٧م ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .
- ٣٠ - صحاح الجوهرى ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار .
- ٣١ - القاموس المحيط للفيروزبأدى .
- ٣٢ - الكتاب لسيبويه ، علق عليه ووضع حواشيه وفارسه د/ إميل بديع يعقوب ، منشورات محمد على بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٣٣ - الكشف للزمخشري ، بترتيب وضبط وتصحيح محمد عبد السلام شاهين ، توزيع عباس الباز ، مكة المكرمة .
- ٣٤ - لسان العرب لابن منظور .

- ٣٥ - المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني ، تحقيق د/ عزة حسن ، دار الشروق ، بيروت ، لبنان .
- ٣٦ - المذكر والمؤنث لأبي محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق د/ طارق الجنابي ، أحياء التراث الإسلامي (٣٣) وزارة الأوقاف ، الجمهورية العراقية .
- ٣٧ - المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإفصاح عنها ، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين .
- ٣٨ - معاني القرآن للفراء ، تحقيق محمد علي النجار ، مكتبة الخانجي ، مصر .
- ٣٩ - معاني القرآن للأخفش ، تحقيق د/ فائز فارس .
- ٤٠ - مغنى اللبيب لابن هشام ، د/ مازن المبارك ، دار الفكر ، بيروت .
- ٤١ - المقتضب للمبرد ، تحقيق حسن حمد ، مراجعة د/ إميل يعقوب ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

الفهرست

الموضوع	صفحة
مقدمة	٣
١ الإشارة	٤
الإشارة إلى المفرد المؤنث بلفظ المذكر	٤
الإشارة لجمع التكسير لمذكر بما يشار به للواحدة المؤنثة	٩
الإشارة إلى جمع التكسير لمؤنث بلفظ " هذا " الموضوع للمفرد المذكر	١٠
الإشارة إلى جمع التكسير لمؤنث بما يشار به للمفردة المؤنثة " تلك "	١١
الإشارة إلى المثنى المؤنث بما يشار به للمثنى المذكر	١٤
الإشارة إلى المثنى المؤنث بلفظ المفرد المذكر " ذلك "	١٤
٢ الصفات	١٨
أ - التذكير في الصفات المؤنثة	١٨
ما جاء بزنة " فاعل " من الصفات	٢٨
الصفة على وزن " منفعل "	٣٢
" فعول " بمعنى " فاعل "	٣٦
ب- تأنيث الصفة	٣٧
" فعول " بمعنى " مفعول "	٤٠
ما دخلته التاء من أوصاف المذكر	٤٣
١ - ما جاء على " فُعْلَة "	٤٣

الموضوع	صفحة
٢ - ما جاء على " فُعْلَة "	٤٥
٣ الفعل	٤٨
التأنيث	٤٨
ورود الفعل تارة متصلاً به تاء التأنيث وتارة بدونها	٥٧
العدول عن تأنيث فعل الفاعل المؤنث الحقيقي	٥٨
التأنيث والتذكير في الأفعال المسندة إلى الجموع	٦٨
٤ الضمير	٧١
تأنيث الضمير	٧١
تذكير الضمير .	٧٣
٥ الخلاصة والنتائج	٧٨
٦ المصادر والمراجع	٩٣
٧ الفهرست	٩٧





رقم الايداع بدار الكتب

٢٠٠٢/٧١٨٢

بتاريخ : ٢٠٠٢/٣/٢٦

الترقيم الدولي: I.S.B.N

977-298-242-0

الناشر: مصر للخدمات العلمية

القاهرة- ٧٣ أ شارع مصر والسودان - حدائق القبة

|
